مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في الجمهورية التونسية

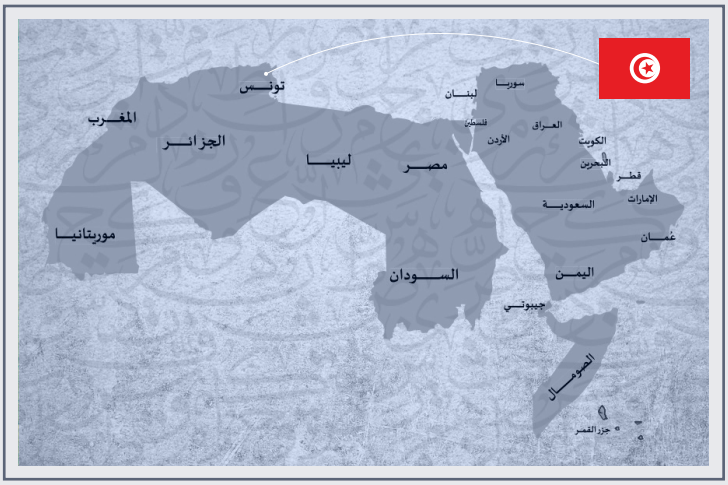

٥

التخطيط اللغوي

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في الجمهورية التونسية

إعداد
أ. د. محمد داود

٥

التخطيط اللغوي

دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
(دراسة حالة السياسات اللغوية في الجمهورية التونسية)

الطبعة الأولى
١٤٤٦ هـ ٢٠٢٥م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦هـ
داود ، محمد
دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة السياسات اللغوية في الجمهورية التونسية. / محمد داود.
- الرياض، ١٤٤٦هـ

٥٤ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم.- (التخطيط اللغوي؛ ٥)

رقم الإيداع: ١٤٤٦/١٥٩٠٠
ردمك: ٦-٠٣-٨٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثِّلُ رأيَ المؤلف، ولا تعكسُ - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدّمة المجمع	٧
مقدمة.	١١
القســـم الأول: الإطار التاريخي للوضع اللغوي.	١٢
القســم الثــاني: تاريخ السياسات اللغوية.	١٩
القســم الثالث: رصد القرارات اللغوية وتحليل الوضع الراهن.	٢٥
القســـم الرابع: التحديات والآفاق.	٤٣
الخاتمة.	٤٨
المصادر العربية.	٤٩
المصادر الأجنبية.	٥٠
شكر وتقدير	٥٣

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

مقدّمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت – منذ وقت مبكر – على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعلي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تظافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، فإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

و(مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

رقمنـة المخطوطـات. وانطلاقـا مـن إيمـان المجمـع بقيمـة التخطيـط اللغـوي عمـل علـى تنفيـذ مشـروع: (منظومـة السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة)، وتقـوم فكرتـه علـى جمع السياسـات اللغويـة المعلنـة، الصـادرة مـن جهات رسـمية في الـدول العربيـة، منـذ عـام (١٩٩٠م) إلى عـام (٢٠٢٢م)، وتصنيـف هـذه القـرارات وفقًـا لمجالاتها، وتواريـخ إصدارها، ونحو ذلـك. ويتضمـن المشـروع إطـلاق منصـة رقميـة تتيـح هـذه البيانـات للباحثـين والمختصـين للاطـلاع علـى القـرارات كافـة. ومـن أبـرز مخرجاتـه: إطـلاق تقريـر عـام عـن وضع السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة؛ سـعيًا إلى مراجعـة الواقـع، واستشـراف المسـتقبل، إضافـةً إلى إقامـة نـدوة دوليـة لمناقشـة هـذه المعطيـات.

وقـد عمـل فريـق العمـل في المشـروع علـى جمـع القـرارات والسياسـات الرسـمية المعلنـة في الـدول العربيـة، وقـد بلغـت قرابـة الألفـي قـرار، ثـم عمـل علـى تصنيفهـا، وفقـا لعـدة تصنيفـات، منهـا تصنيفهـا وفقـا لمجـالات القـرارات، ووفقـا لتواريـخ صدورهـا، ووفقـا لأعدادهـا في كل دولـة، ووفقـا لأنـواع التخطيـط اللغـوي الـذي تنتـمي إليـه، ووفقـا لأهـداف التخطيـط اللغـوي الـذي تنتـمي إليـه . ويشـتمل التقريـر الختـامي علـى دراسـة التاريـخ اللغـوي للـدول العربيـة، ودراسـة أهـم التحديـات اللغويـة الـتي تواجـه اللغـة العربيـة، وأبـرز التوصيـات والحلـول الـتي تسـعى للنهـوض باللغـة العربيـة في مجـالات الحيـاة المتعـددة.

يـأتي هـذا التقريـر ضمـن سلسـلة مشـروع السياسـات اللغويـة في الـدول العربيـة، وقـد أعـدّ هـذا التقريـر خبـير -أو أكـثر- مـن الخـبراء اللغويـين في الدولـة؛ تحرّيًـا للدقـة والمعرفـة التفصيليـة بالواقـع اللغـوي للدولـة.

ويسـعد المجمـع دائمًـا - ضمـن توجيهـات سـمو الأمـير/ بـدر بـن عبـد الله بـن فرحـان آل سـعود وزيـر الثقافـة، ورئيـس مجلـس الأمنـاء - بالعمـل علـى تعزيـز اسـتخدام اللغـة

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

العربيـة، وإطـلاق المبـادرات الداعمـة لذلـك، والتعـاون الوثيـق مـع الشـركاء والخـبراء في أنحـاء العالـم.

ويسـعد فريـق المجمـع بـأن يتلقـى رؤى الخـبراء والباحثـين والمهتمـين بهـذا الموضـوع؛ ليـؤتي المشـروع ثمـاره المأمولـة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

مقدمة:

تقـدم هـذه الدراسـة وصفـا وتحليـلا شـاملين، كميـا وكيفيـا، للوضـع اللغـوي في تونـس مـن خـلال عـرض مختصـر للتاريـخ اللغـوي الـذي عرفـه هـذا البلـد علـى مـدى ثلاثـة آلاف عـام، والـذي سـاد فيـه تعـدد اللغـات وتداخلهـا وازدواجيتهـا، ثـم مـن خـلال رصـد السياسـات اللغويـة الـتي وُضعـت منـذ الاسـتقلال (سـنة ١٩٥٦) لمعالجـة الوضـع اللغـوي الـذي زاد تعقيـدا بالنظـر إلى التحديـات المختلفـة المتعلقـة ببنـاء الدولـة الوطنيـة المسـتقلة، وتثبيـت هويتهـا العربيـة الإسـلامية، وتأصيـل ثقافتهـا مـع ضمـان انفتاحهـا، وإرسـاء نُظمهـا الإداريـة والتعليميـة الحديثـة، وتطويـر اقتصادهـا لضمـان العيـش الكريـم والرفـاه لمواطنيهـا.

وتقـوم منهجيـة الدراسـة علـى قـراءة القـرارات المتعلقـة باللغـة العربيـة خاصـة، واللغـات الأجنبيـة، مـن منظـور السياسـات والتخطيـط اللغـوي بمختلـف أصنافـه ومـا آلـت إليـه تلـك القـرارات مـن نتـائج، إيجابيـة كانـت أو سـلبية، باعتبـار الـرؤى والدوافـع والمؤثـرات السياسـية والإيديولوجيـة والبراغماتيـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة لـدى الأطـراف الفاعلـة في الشـأن العـام مـن قريـب أو مـن بعيـد.

وتخلـص الدراسـة إلى تقييـم الوضـع اللغـوي الراهـن في البلـد ورصـد عوامـل القـوة والضعـف فيـه وكذلـك الفـرص المتاحـة والتهديـدات المحتملـة؛ كأسـاس لاقـتراح مقاربـة واقعيـة وناجعـة لتحسـين الوضـع اللغـوي وضمـان ترسـيخ اللغـة العربيـة ودعمهـا وتعميـم اسـتخدامها اسـتخداما وظيفيـا حقيقيـا، مـع مراعـاة الحاجـة إلى تعلّـم لغـات أخـرى تفرضهـا الظـروف المحليـة والإقليميـة والعالميـة الـتي تعيشـها الأجيـال المتعاقبـة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

القسم الأول: الإطار التاريخي للوضع اللغوي:

١- مقدمة عامة عن البلد:

تقع تونس في شمال إفريقيا وتشترك في الحدود مع الجزائر غربا وليبيا جنوبا شرقا، بينما تمتد حدودها شمالا وشرقا على ضفاف جنوب البحر الأبيض المتوسط على مسافة ١١٤٨ كم. تبلغ مساحتها ١٦٣,٦١ ألف كم٢ ويناهز عدد سكانها ١٢ مليونا (١١,٨٠٣,٥٨٨ نسمة حسب تقديرات المعهد الوطني للإحصاء لشهر جانفي ٢٠٢٣)، حوالي ٦٦٪ منهم دون سن الأربعين، و٧٠٪ منهم يعيشون في الوسط الحضري، ونسبة النساء فيهم تفوق نسبة الرجال بقليل (٥٠,٦٪ مقابل ٤٩,٤٪)[١]، بينما مؤمل الحياة قُدّر سنة ٢٠٢٢ بـ ٧٦,٩٪، وهو أعلى عند الإناث (٧٩,٣٪ مقابل ٧٤,٧٪)[٢]. ويتشكل المجتمع التونسي عرقيا من العرب (٩٨٪) والأوروبيين (١٪) والآخرين وهم من البربر وكذلك اليهود (١٪)[٣]. وتبلغ نسبة الأمية في تونس حسب تقديرات نفس المعهد سنة ٢٠٢٣ حوالي ١٦٪ بينما تقول وزارة الشؤون الاجتماعية أن هذه النسبة تقارب ١٨ بالمائة، إضافة إلى ٣٠٠ تلميذ منقطع يوميا عن الدراسة[٤] بمعدل سنوي يفوق المائة ألف. وتبلغ نسبة البطالة في صفوف حاملي الشهادات العليا من الشباب ٢٣,٧٪.

أما الوضع الاقتصادي فهو صعب ومعقّد. ويقوم الاقتصاد، حسب البيانات المحيّنة على موقع المعهد الوطني للإحصاء، على الزراعة والخدمات (وخاصة السياحة والخدمات المرتبطة بها) والصناعات التحويلية الغذائية والمعملية، في قطاعات الكهرباء والتقنية وقطع غيار السيارات ومكونات الطائرات، والصناعات الكيميائية، إضافة إلى إنتاج البرمجيات المعلوماتية. وتمتلك تونس موادَ خامٍ (قطاع الصناعات الاستخراجية)

(1) https://www.worlddata.info/africa/tunisia/index.php

(2) https://www.ins.tn/ar

(3) https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/tunisia/#people-and-society

(4) https://www.babnet.net/mobile/cadredetail-amp.php?id=272907

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

منهـا خاصـة الفوسـفات والملـح والنفـط والغـاز ولكنهـا محـدودة ولا تفـي في معظمهـا باحتياجـات الاسـتهلاك الداخلـي. وتبلـغ نسـبة النمـو الاقتصـادي ٠,٦٪ ونسـبة التضخـم ٩,٣٪، بينمـا يشـكو المـيزان التجـاري عجـزا بمـا قـدره ١٥٤١,٤ مليـون دينـار، حسـب نفـس المصـدر.

أمـا الوضـع اللغـوي الراهـن فيتّسـم بالتداخـل اللغـوي، مثلمـا كان علـى مـرّ التاريـخ كمـا سـيأتي في القسـم المـوالي، مـن حيـث تعـدد اللغـات وليـس ثنائيتهـا (اقتصـارا علـى العربيـة والفرنسـية حسـب الاعتقـاد الشـائع) وازدواجيـة اللسـان بـين العربيـة بمسـتوياتها المتعـددة والدارجـة التونسـية بلهجاتهـا المحليـة الـتي تبقـى في كل الأحـوال مفهومـة عمومـا. ورغـم اعتمـاد تونـس اللغـة العربيـة لغـة رسـمية دسـتوريا، فإنـه يصعـب تحديـد نسـبة مـن يعتبرونهـا لغتهـم الأم الوحيـدة إذ نجـد بيانـات إحصائيـة تقـول إن عـدد مـن يعتـبرون العربيـة لغتهـم الأم لا يزيـد عـن ٧٠٪ بينمـا يـأتي البقيـة بالنسـب التاليـة: العربيـة والفرنسـية ٢٦,٣٪، العربيـة والفرنسـية والإنجليزيـة ٣,٢٪، البربريـة ولغـات أخـرى بمـا نسـبته ٠,٦٪[1]. وهـذا مـا حاولنـا رسـمه في الشـكل التـالي ويتبعـه توضيـح ودعـم نظـري في أحـدث البحـوث في اللسـانيات والتخطيـط اللغـوي.

(1) https://www.worlddata.info/africa/tunisia/index.php

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الشكل رقم(١): رسم للوضع اللغوي الراهن في تونس

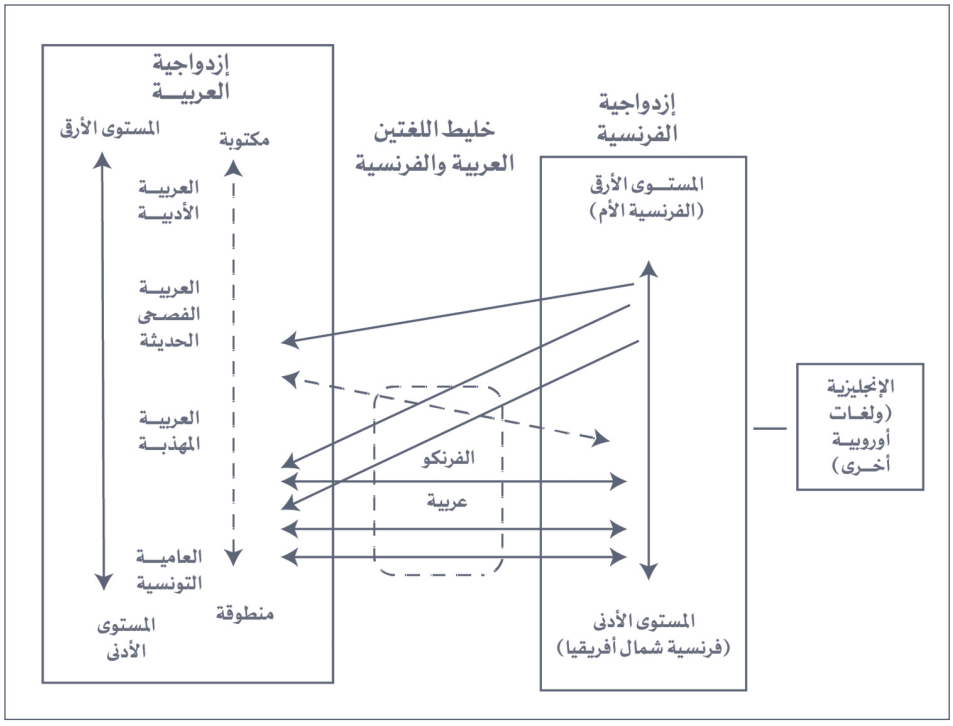

يعـرض هـذا الرسـم الوضـع اللغـوي المركّـب والمتحـرّك في تونـس في سـياقات التواصـل المختلفـة سـواء كانـت كتابيـة أو شـفاهية، عامـة أو متخصصـة، وباعتبـار الانتمـاء الاجتماعي/الثقـافي والمسـتوى التعليـمي للأطـراف المتفاعلـة. ففيمـا يخـص اللغـة العربيـة، نلاحـظ الازدواجيـة اللغويـة (Ferguson, 1959) ولكـن مـع إبـراز مسـتويات الخطـاب مـن الأرقى (أي بالفصـحى الكلاسـيكية، لغـة القـرآن والأدب القديـم) إلى العربيـة الأدبيـة (لغـة أدب عصـر النهضـة في القـرن ١٩ وبدايـات القـرن العشـرين (الألكسـو، ١٩٨٧) إلى الفصـحى الحديثـة (الـتي كانـت سـائدة، ومـا زالـت إلى اليـوم في الإنتـاج الأدبي والثقـافي والتعليـم والإدارة، وإلى حـد مـا في وسـائل الإعـلام المقـروءة والمسـموعة والمرئيـة) إلى العربيـة المهذبـة (وهـي منطوقـة وشـائعة اليـوم أكـثر مـن سـابقاتها خاصـة في اللقـاءات الرسـمية والمحاضـرات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

والبرامـج الإعلاميـة الجـادة) انتهـاء بالمسـتوى الأدنى وهـي العاميـة التونسـية بمـا فيهـا اللهجـات المحليـة (Maaouri 1973, Garmadi 1968, Daoud 2011).

ونسـجل في الرسـم أيضـا ازدواجيـة مشـابهة نوعـا مـا في مسـتوى اللغـة الفرنسـية المسـتعملة في تونـس، مـن المسـتوى الأرقى لـدى الشـريحة الأعلى تعليمـا وثقافـة وقـد زاولـوا تعليمهـم في فرنسـا وعاشـوا وعملـوا فيهـا عـدة سـنوات وتطبعـوا بثقافتهـا، ومـن بينهـم معظـم مؤسـسي دولـة الاسـتقلال والكـوادر العليا في الدولـة والأطباء والمهندسـون والأسـاتذة الجامعيـون والمحامـون والقضـاة والأدبـاء، ولـم يبـق مـن هـؤلاء الكثيـر على قيـد الحيـاة ولكنهم تركـوا أبنـاءً وأحفـادا تربـوا علـى النمـط اللغـوي والثقـافي الفرنـسي الغـربي؛ إذ نجـد إلى اليـوم بعـض العائـلات التونسـية الـتي تتكلـم الفرنسـية في الوسـط العائلـي وتونسـيين وتونسـيات لا يقـدرون علـى مـلء اسـتمارة إداريـة باللغـة العربيـة. ومـن هنـا يتنـازل مسـتوى اللغـة الفرنسـية قـراءة وكتابـة ونطقـا، شـيئا فشـيئا، حـتى يصـل إلى المسـتوى الأدنى الـذي تشـوبه أخطـاء كثـيرة في النطـق والصياغـة وسلاسـة الخطـاب مـع لكنـة غـير فرنسـية واضحـة، وهـذا نلاحظـه لـدى الأجيـال المتعاقبـة الـتي تعلمـت في المـدارس والجامعـات التونسـية وتخرجـت منهـا كل حسـب مسـتوى تعليمـه وكفاءتـه اللغويـة وتخصصـه العلـمي أو المهـني (Daoud 1991 ,Miled 2007).

أمـا خلـط اللغتـين فهـو يحـدُث بـين العربيـة والفرنسـية في التواصـل الشـفوي، سـواء في الحـوارات الجـادة أو التفاعـل اليـومي بـين النـاس في مختلـف مشـاغلهم، حيـث يتـم المـزج بـين المفـردات والجمـل وحـتى الفقـرات حسـب مـا يتطلّبـه موضـوع الحديـث ومسـتوى التعليـم والتخصـص لـدى الأطـراف المتفاعلـة وحسـب مكانـة اللغـة في نظـر كل منهـم. ويُسـمّى هـذا الخيـار اللغـوي بالفرنسـية «Franco-Arabe». وقـد انضافـت اللغـة الإنجليزيـة إلى هـذا الخلـط حيـث تنـامى اسـتخدامها في السـنوات الأخـيرة خاصـة لـدى الشـباب وفي وسـائل التواصـل الاجتماعـي، وسـنرى في تحليـل القـرارات اللغويـة لاحقـا أن بعـض الجهـات قـررت نشـر وثائقهـا التثقيفيـة باللغـتين الدارجـة التونسـية والإنجليزيـة بنـاء علـى ملاحظتهـا الميدانيـة بـأن الشـباب يتفاعـل أكـثر فأكـثر بهـذا الأسـلوب.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

وفي مثل هذا الوضع يُستحسن مراجعة المصطلحات التقليدية المستعملة في مجال البحث اللساني الاجتماعي عموما، والسياسات والتخطيط اللغوي خصوصا، كأن نصِف فردا ما بأنه ثنائي أو ثلاثي أو ازدواجي اللغة، لنستعمل صفة أدق تمثل تفاعله مع غيره من خلال «كوكبة لغوية مهيمنة» (dominant language constellation, DLC) تكاد تضمحل فيها الحدود بين اللغات إذ بالإمكان الإثبات بالملاحظة والتجربة العلمية أن هذا التفاعل يتم بسهولة وسلاسة عبرمجموعة من اللغات (Aronin 2016, 2020, LoBianco & Aronin 2020). وبذلك نتجاوز مصطلحا آخر شاع استعماله في المجال اللساني الاجتماعي قبل ذلك وهو (translanguaging) أو التنقل بين لغتين مستقلتين واستغلال ما تتيحه معرفتهما لدى طرفي عملية التواصل لضمان التفاهم التام (Garcia 2009). وقد استبقنا هذه التسميات في دراستنا للوضع اللغوي التونسي سنة ٢٠١٠ حيث مثلنا الوضع السائد كما في الرسم التالي (Daoud 2011) ولا نعتقد أنه تغير كثيرا اليوم:

الشكل (٢): تمثّل الوضع اللغوي الراهن في تونس

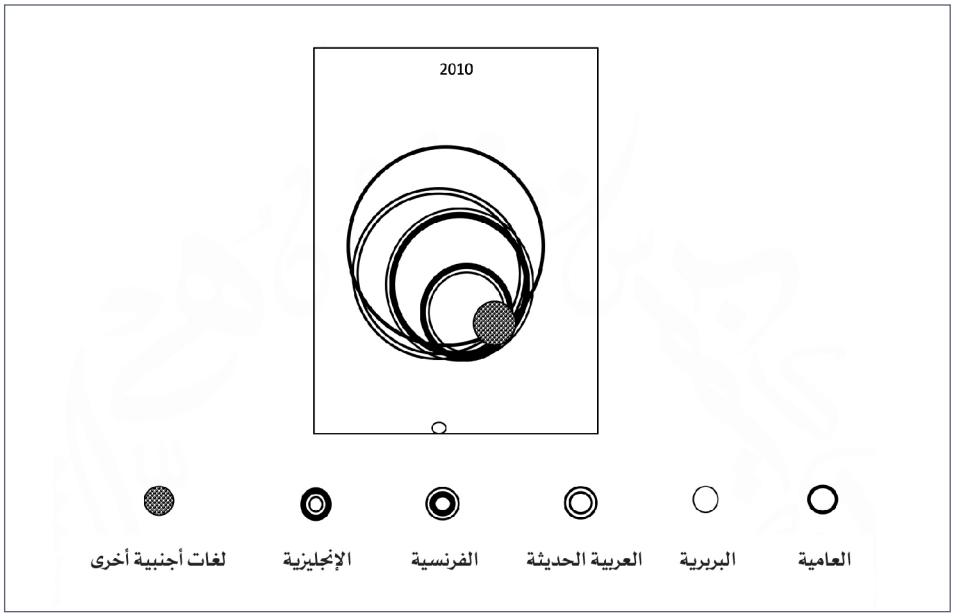

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

٢- تاريخ الوضع اللغوي:

إن التاريـخ اللسـاني الاجتماعـي التونـسي، الـذي تطـور علـى مـدى ثـلاث ألفيـات، اتسـم بتنـوع اللغـات وتفاعلهـا وليـس تنافرهـا. ففـي البدايـة دخلـت علـى اللغـة اللوبيـة (أو البربريـة [1]، وهـي لغـة السـكان الأصليـين، اللوبيـين) اللغـة البونيـة وذلـك مـع تطـور الإمبراطوريـة القرطاجنيـة (٨١٤. ١٤٦ق م) ممـا أدى إلى ثنائيـة لغويـة بـين اللوبيـة البربريـة والبونيـة، ثـم تبعـت ذلـك ثنائيـة لغويـة بـين البونيـة واللاتينيـة (أو ثلاثيـة لغويـة في الواقـع، باعتبـار البربريـة) في العهـد الرومـاني (١٤٦ق م. ٣٤٩م)، علمـا بـأن البونيـة اسـتمرت لغـة رسـمية لسـتة قـرون بعـد تدميرقرطاج. وبعـد فـترة الونـدال الـتي لـم تتجـاوز قرنـا مـن الزمـن (٤٣٩. ٥٣٣)، انتشـرت اللغـة الإغريقيـة في العهـد البيزنطـي (٥٣٣. ٦٤٧) الـذي شـهد انتعاشـا للثقافـة الرومانيـة ولكـن بطابـع يونـاني مهيمـن. ثـم جـاءت اللغـة العربيـة مـع انتشـار الإسـلام في شـمال إفريقيـا (بدايـة مـن سـنة ٦٤٧ م) واسـتغرقت حـوالي ٥٠٠ سـنة لتصبـح اللغـة الرسـمية والأكـثر انتشـارا في تونـس. وبذلـك آل الوضـع إلى تعـدد لغـوي علـى أرضيـة تداخلـت فيهـا البربريـة والبونيـة واللاتينيـة والإغريقيـة، وهـي لغـات تركـت رواسـبها إلى اليـوم خاصـة في الرصيـد اللفظـي في العاميـة وفي أسـماء العديـد مـن القـرى والمـدن التونسـية. وقـد سـاهم اعتنـاق البربـر للإسـلام بشـكل شـبه كامـل في انتشـار العربيـة حـتى أواسـط القـرن ١١، ممـا أدى إلى تراجـع اللغـة البربريـة وجعلهـا اليـوم لغـة محتضـرة، أي علـى وشـك الاندثـار، حيـث إن عـدد الناطقـين بهـا في تونـس لا يتجـاوز ٣,٠ بالمائـة. لكـنّ انتشـار اللغـة العربيـة لـم يكـن بالأمـر اليسـير وذلـك لسـببين:

(1) https://en.wiktionary.org/wiki/Berber#Etymology

سُـمّيت اللغـة اللوبيـة البربريـة، علـى مـا يبـدو وحسـب هـذا المصـدر، اسـتنادا إلى المصطلـح مـن الإغريقيـة القديمـة (βάρβαρος, bárbaros)، بمعـنى (أجنـبي أو متوحـش)، وهـو لقـب مهـين كان الإغريـق، وربمـا الـروم أيضـا، يطلقونـه علـى الأجانـب مـن غـير بـني جنسـهم.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

١- الاحتكاك بلغات البلدان الغازية والمجاورة، وخاصة منها الأوروبية.

٢- تطور ازدواجية اللغة العربية بنوعياتها المكتوبة والمنطوقة. وبالرغم من ذلك فإن العربية أصبحت لغة البلاد الرسمية وأساس هويتها، مع الارتباط الوثيق بالإسلام طبعا.

أما الاحتكاك باللغات الأوروبية فقد بدأ بالإسبانية من خلال الهجرة العكسية للموريسكيين في الفترة ما بين القرنين ١١ و ١٤. ونلاحظ رواسب هذه اللغة إلى اليوم في لغتنا المتداولة على مستوى أسماء بعض العائلات والمدن والغلال والحرف والألعاب الورقية واللوحية. ثم تواصل الاحتكاك عبر النزاع على مدى أربعة قرون بين المسيحيين (الأسبان) والمسلمين (الأتراك) للسيطرة على السلطة والتجارة في بحر المتوسط إلى أن انتصر العثمانيون وفرضوا سيطرتهم على مدى خمسة قرون، حتى أواسط القرن ١٩، مما سمح للغة التركية بأن تنتشر بدورها، خاصة في المجالين الإداري والعسكري، وتترك أثرا واضحا إلى اليوم في كل من الفصحى والعامية تعدّى المجالات الرسمية إلى الموسيقى والملبس والمأكل.

وفي بداية القرن ١٩ انظم الفرنسيون والإيطاليون إلى التنافس على مقدرات جنوب حوض المتوسط وبدأ المستوطنون من كلا البلدين بالوجود في تونس بعشرات الآلاف وهو ما ترك أثرا للإيطالية، خاصة في العامية، في قطاعات البناء والزراعة والصيد البحري والفنون. أما الفرنسية فكان تأثيرها أوسع وأشد نتيجة للاستعمار (١٨٨١-١٩٥٦). ولكن قبل تغطية هذا الجانب، تجدر الإشارة إلى ظاهرة لغوية فريدة تمثلت في تطور لغة هجينة مُبسّطة ما بين القرنين ١٤ و١٩ أطلق عليها اسم (Lingua Franca)، أو اللغة المشتركة، وكانت نتيجة لكثافة الحركة التجارية البحرية التي تركزت على تونس في جنوب المتوسط، وكانت هذه اللغة خليطا من الفرنسية كمحمل أساسي والإسبانية والموريسكية والإيطالية والكرسيكية والمالطية والبربرية والتركية والعربية، وكانت شفوية بالأساس ولكنها استُعملت أيضا في تحرير بعض العقود التجارية (Bannour 2000).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

أمـا اللغـة الفرنسـية فقـد تجـذرت في تونـس منـذ عهـد الحماية/الاسـتعمار (١٨٨١-١٩٥٦)، وبحلـول فـترة الاسـتقلال انتشـرت علـى نطـاق واسـع حيـث أصبحـت تُسـتخدم في الإدارة والتعليـم ووسـائل الإعـلام وفي التفاعـل اليـومي. وعلـى الرغـم مـن الجهـد الـذي بُـذل في التعريـب، لا تـزال الفرنسـية حـتى اليـوم لغـة التعليـم في التخصصـات العلميـة والاقتصاديـة وحـتى الاجتماعيـة في مراحـل التعليـم الثانـوي والعـالي والمهـني، واللغـة الغالبـة في جميـع مجـالات النشـاط الاقتصـادي، كمـا أنهـا حاضـرة بقـوة في وسـائل الإعـلام المحليـة (المطبوعـة والإلكترونيـة) وفي الإعلانـات الإشـهارية، وكذلـك في المنشـورات الأدبيـة (روايـات وسـير ذاتيـة وحـتى كتـب للأطفـال). وهـي شـائعة أيضـا في التواصـل الشـفوي، ولكـن بدرجـات متفاوتـة كمـا رأينـا في الشـكل (١) أعـلاه. وعوضـا عـن اعتبـار الفرنسـية في تونـس مظهـرا مـن مظاهـر الاسـتعمار المفروضـة، تشـير الأدلـة التاريخيـة إلى أن قـادة الحركـة الوطنيـة اختـاروا اعتمـاد اللغـة الفرنسـية كلغـة سـاندة، فضـلا عـن تبنيهـا، لغـة وثقافـة، كعنصـر مكـون للهويـة التونسـية إلى جانـب العربيـة حـتى احتلـت مرتبـة «لغـة مميـزة» (langue privilégiée)، أي ثانيـة عوضـا عـن أجنبيـة (Jerad 2004)، وقـد سـمّاها الزعيـم الراحـل الحبيـب بورقيبة «غنيمـة الاسـتعمار» واعتبرهـا أداة للانفتـاح علـى العالـم وعلـى فرنسـا والغـرب بالخصـوص (Ben Hamida 2003، داود ٢٠١٢).

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية

لقـد بينّـا في بحـوث سـابقة وخاصـة منهـا البحـث الـذي جـاء بعنـوان «الوضـع اللسـاني الاجتماعـي في تونـس: التنافـس أم التوافـق اللغـوي؟» (Daoud ٢٠١١) أن هـذا الوضـع تطـور منـذ مـا قبـل الاسـتقلال سـنة ١٩٥٦ باتجاهـين أساسـيين كان المُـراد منهمـا بنـاء مجتمـع ثنـائي اللغـة والثقافـة، أولهمـا دعـم اللغـة العربيـة مـن خـلال سياسـات وخطـط تعريـب التعليـم والإدارة وتعميـم اسـتخدامها في المحيـط العـام، وثانيهمـا اعتمـاد الفرنسـية كلغـة سـاندة للنفـاذ إلى العلـوم وللانفتـاح علـى العالـم وخاصـة فرنسـا والغـرب عمومـا. ورافـق هذيـن الاتجاهـين الحـرصُ علـى تعليـم اللغـات الأجنبيـة وخاصـة منهـا الإنجليزيـة كلغـة عالميـة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مهيمنة. وسنعرض فيما يلي الاتجاهين من منظور التعريب والتونسة أولا، ثم شرعنة اللغة الفرنسية والنموذج الاجتماعي الثقافي الفرنسي/الغربي.

١- التعريب والتونسة:

المقصود بالتعريب هو العملية المزدوجة لدعم اللغة العربية كأداة لتثبيت هوية تونس كدولة عربية مسلمة في وجه الاستعمار الفرنسي من ناحية، وتعزيز دورها في التعليم والإدارة ووسائل الإعلام والتفاعل العام. واعتمدت النخبة الوطنية بكل أطيافها على العربية والدين كعنصرين حاسمين للتعبئة الشعبية لمقاومة الاستعمار الفرنسي، وواصل أصحاب السلطة الاعتماد عليهما لبناء الأمة / الدولة وتعزيز وحدتها والتمكّن من السلطة والاحتفاظ بها، إذ ليس هناك ما يوحّد أي أمة أقوى من اللغة والدين (Fishman 1968, Cooper 1989). وهكذا نص دستور الاستقلال في ١٩٥٩ في فصله الأول على أن «تونس دولة مستقلة ذات سيادة لغتها العربية ودينها الإسلام». وبقي خطاب السلطة حازما في هذا الشأن إلى اليوم.

لكن التعريب بدا متباطئا متذبذبا لأن مناصريه من أصحاب السلطة والنفوذ كانوا حريصين على بناء الدولة وحذرين من النموذج الاجتماعي / الثقافي المحافظ السائد في المنطقة العربية. لذلك جاءت عملية التعريب بمعية عملية «التونسة». وهذا المصطلح يشير إلى الجهود الرامية إلى التأكّد من أن تونس تحتفظ بطابعها كدولة اعتبارا لموقعها الجغرافي وتاريخها الوطني وتراثها الحضاري والديني واللغوي، مما لا يعني انفصالها عن العروبة ولا حرمانها من اللغات الأجنبية، وتدلل الباحثة سالم (Salem 1984) على ذلك بكلام وزير ثقافة سابق كان من بين أهم الفاعلين في العلاقة بالتونسة والتعريب: «إنه ليس من الممكن فصل مسألة التونسة عن مسألة التعريب، أو العكس، بشرط أن مصطلح التعريب لا يحمل أي دلالات سياسية محددة تخالف إرادة الشعب التونسي في البقاء تونسيا، وبعبارة أخرى، مسيطرا على مصيره وليس ذائبا في شعب آخر أيًّا كان» (ترجمة من الفرنسية، ص ١٨٨).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

وتعـود جـذور التونسـة إلى منتصـف القـرن التاسـع عشـر في الفـترة ١٨٣١-١٨٧٧، ثـم فـترة مـا بعـد الحـرب العالميـة الأولى (١٩٢٠-١٩٢٧) الـتي وفّـرت الأرضيـة لإعـادة بنـاء الهويـة التونسـية. واتسـمت الفـترة الأولى بظهـور الحركـة الحداثيـة الـتي سـبقت مرحلـة الاسـتعمار الفرنسـي (١٨٨١-١٩٥٦) في محاولـة لمضاهـاة التقـدم العلـمي والصناعـي الغـربي (كمـا بـدا مـن خـلال حمـلات نابليـون على مصـر بـين ١٧٩٨ و ١٨٠٧)[1] وآلـت إلى نشـر ميثـاق «عهـد الأمـان» سـنة ١٨٥٧ وإصـدار أول دسـتور ليـبرالي حديـث في العالـم الإسـلامي سـنة ١٨٦١، ثـم تأسـيس أول مدرسـة ثانويـة ثنائيـة اللغـة (عربيـة فرنسـية) وهـي المدرسـة الصادقيـة (١٨٧٥) الـتي قدمـت مناهـج علمانيـة واحتضنـت قـادة المسـتقبل ونخبتهـا مـن التونسـيين الذيـن بنـوا دولـة الاسـتقلال الحديثـة.

أمـا الفـترة الثانيـة في عشـرينات القـرن الماضي فقـد أتاحـت الظـروف لإعـادة بنـاء الهويـة التونسـية، بعـد سـقوط الامبراطوريـة العثمانيـة وإلغـاء الخلافـة في تركيـا، ممـا أضعـف مفهـوم الانتمـاء إلى الأمـة الأوسـع (الأمـة الإسـلامية) وقلّـص جاذبيـة التوجـه القـومي العـربي الـذي كان سـائدا في المشـرق في ظـل الهيمنـة البريطانيـة الفرنسـية، وهـو مـا شـجع على بنـاء «دولـة حديثـة» قابلـة للتأثـير الأوروبي. فتأسـس أول حـزب سـياسي في تونـس، وهـو الحـزب الدسـتوري الحـر ذو التوجـه الليـبرالي الأوروبي (١٩٢٠) الـذي قـاد معركـة التحريـر، وانضمـت إلى المعركـة معـه الحركـة النقابيـة الوطنيـة ذات التوجـه الحقـوقي الإنسـاني على شـاكلة النقابـات الفرنسـية (١٩٢٤). وعرفـت هـذه الفـترة نشـر كتابـين هامـين أَسّسـا لبنـاء الدولـة الحديثـة، وقـد نُشـر كلاهمـا باللغـة الفرنسـية قبـل أن تتـم ترجمتهمـا إلى العربيـة بعـد سـت أو سـبع سـنوات (الشـيخ عبـد العزيـز الثعالـبي ١٩٢٠، عـن الحركـة الوطنيـة، والطاهـر الحـداد ١٩٢٩، عـن الحركـة النقابيـة)، وكان كلاهمـا زيتـوني التعليـم. وإن دل هـذا على شيء

(1) Timoumi (2010)

يذكـر الهـادي التيمومي (٢٠١٠) أن الحملـة الفرنسـية شـجعت على إطـلاق عمليـة تحديـث وفـق النمـط الأوروبي حيـث كانـت بالأسـاس صناعيـة عسـكرية في مصـر وفكريـة ولسـانية في لبنـان وثقافيـة إداريـة في الجزائـر وسياسـية في تونـس.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

فإنه يدل على مدى ارتباط معظم أعضاء النخبة التونسية المؤسسة للدولة الحديثة بالبيئة الثقافية الفرنسية التي كانوا يترددون عليها أو زاولوا فيها تعليمهم واختلطوا فيها بالطبقة السياسية والثقافية والعمّالية وتزوج العديد منهم من بناتها.

انطلقت إذن عملية التعريب بُعيد الاستقلال على يدي هذه النخبة وتواصلت بنفس الفكر والنهج إلى اليوم فصارت كلعبة شد الحبل وعانت من عدم الحسم ووضوح الرؤيا، والتردد، وسوء التخطيط والتنفيذ نتيجة لعوامل أيديولوجية وبراغماتية وموضوعية (Daoud 1991). ففي الجانب الإيديولوجي، كانت ولا تزال مسألة التعريب محل صراع بين المحافظين والعروبيين المنادين بالتعريب الشامل، من جهة، والحداثيين التقدميين الذين يربطون اللغة العربية بالتخلف والرجعية وحتى التطرف، من جهة ثانية. أما في الجانب البراغماتي فهناك من يرى المصلحة في تحييد العملية عن الأيديولوجيا تماما ودعم اللغات حسب الحاجة والضرورة لأغراض التواصل والتعلّم والنشاط الاقتصادي والثقافي. وبالنسبة إلى الجانب الموضوعي فهو يتعلق بمدى نجاعة السياسات والتخطيط اللغوي والموارد المتاحة لتفعيله.

٢- شرعنة النمط المجتمعي الفرنسي لغة وثقافة:

بالرغم من الجهد الذي بُذل في دعم اللغة العربية وتعريب الإدارة والتعليم الأساسي بأكمله بقيت اللغة الفرنسية إلى اليوم لغة التدريس في التعليم الثانوي والجامعي في المواد العلمية والاقتصادية وحتى في بعض مواد علم الاجتماع والعلوم الإنسانية، كما بقيت في التدريب التقني والمهني. وهي اللغة المهيمنة في مجالات الاقتصاد والمالية والهندسة والطب، حيث إن جلّ، إن لم تكن كلّ، الوثائق المتداولة في المؤسسات الحكومية والخاصة في هذه المجالات صادرة بالفرنسية بما في ذلك التراخيص والإيصالات والفواتير والكشوفات البنكية وخطط البناء والوصفات الطبية ونتائج التحاليل المخبرية وغيرها. وقد تكون بعض هذه الوثائق، مثل الاستمارات والصكوك البنكية، ثنائية اللغة ولكن من النادر أن نرى من يملؤها بالعربية. والفرنسية حاضرة أيضا في المجال الإعلامي

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

(الـورقي والإلكـتروني) ولكـن بنسـبة أقـل بكثـير مـن العربيـة، كمـا أن هنـاك قنـاة إذاعيـة وطنيـة مخصصـة للبـث بالفرنسـية. وفي مجـال النشـر الأدبي هنـاك إنتـاج محلي لا بـأس بـه يشـمل الروايـة والسـير الذاتيـة والمذكـرات والكتـب ذات الاهتمـام السـياسي والاقتصـادي والاجتماعـي (داود ٢٠١٢ Daoud 1991, 2001, 2011).

وتعـود هيمنـة اللغـة الفرنسـية في هـذه المجـالات في نظرنـا إلى التوجهـات اللغويـة والحضاريـة الـتي شـكلت الشـخصية التونسـية منـذ أواخـر القـرن التاسـع عشـر وبدايـات القـرن العشـرين (كمـا بينّـا آنفـا). بـل هنـاك مـن يـرى أن تلـك الشـخصية تشـكلت علـى مـدى ثلاثـة آلاف سـنة ولـم تكـن الفرنسـية سـوى اللبنـة الأخـيرة في بنائهـا وإثرائهـا. يقـول عالـم الآثـار التونسـي المرمـوق محمـد حسـين فنـتر (Fantar 2010)، وقولـه يجـد صـدى واسـعا إلى اليـوم لـدى الكثـير مـن خريـجي الجامعـات الفرنسـية والمـدارس والجامعـات التونسـية ثنائيـة اللغـة:

«بعـد قرطـاج وروما، «أفرقيـة» (الإسـم الأصلـي لتونـس) تعـترف بنفسـها، بفخـر ولكـن بـدون غـرور، كعربيـة ومسـلمة، وتلـك ظاهـرة يتسـع نطاقهـا السـياسي والديـني والاجتماعـي / الثقـافي كأسـاس للحاضـر والمسـتقبل. ولكـن «عروبـة» تونـس اليـوم لا تُقـصي إسـهامات التاريـخ وتعـترف بمسـاهمة الفرنكوفونيـة في نشـأة حداثتهـا. في قمـة الفرنكوفونيـة التاسـعة، المنعقـدة ببـيروت في أكتوبـر ٢٠٠٢، قـال الرئيـس زيـن العابديـن بـن علـى في خطابـه: «كملتقـى للحضـارات لآلاف السـنين، وفخـورة بهويتهـا العربيـة المسـلمة وببعدهـا الإفريقـي والمتوسـطي، اعتـبرت تونـس علـى الـدوام اللغـة الفرنسـية مصـدر إثـراء وانفتـاح علـى العالـم. ومـن أعلـى هـذا المنـبر، تكـرر تونـس النـداء مـن أجـل إرسـاء وتحقيـق التفاهـم والوئـام بـين مختلـف الثقافـات والحضـارات». ومـن هـذا المنظـور أرى أن ينضـاف الإنتـاج الأدبي التونسـي، مـن الآن فصاعـدا، إلى أرشـيف الأمـة وذاكرتهـا، فهـو أدب يريـد الفاعلـون فيـه، أو بالأحـرى المحرّضـون، تحديـد موضعهـم وكذلـك موضـع بلدهـم في الفضـاء وفي الزمـن وضمـن الثقافـة الكونيـة» (ترجمـة مـن الفرنسـية).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

إن هـذا الموقـف الصريـح مـن اللغـة الفرنسـية يؤكـد ثلاثـة مبـادئ سـمحت بإضفـاء الشـرعية علـى اللغـة الفرنسـية كعنصـر إثـراء للشـخصية التونسـية ، وهـي مبـادئ تتسـق مـع ثلاثـة أطـر نظريـة مهمـة في مجـال السياسـات والتخطيـط اللغـوي ألا وهـي

١- التخطيط اللغوي كوسيلة للوصول إلى السلطة والحفاظ عليها (Cooper 1989).

٢- السياسة الاقتصادية في تنفيذ السياسات اللغوية (Grin 2006).

٣- اسـتخدام اللغـة كمؤشـر علـى الهويـة (Walters 1996). أمـا المبـادئ الـتي تبنتهـا النخبـة التونسـية فهـي التاليـة:

أ. فصـل اللغـة الفرنسـية عـن المسـتعمر الـذي تكلـم هـذه اللغـة، والاسـتفادة منهـا كلغـة سـاندة للنفـاذ إلى العلـوم الحديثـة والمهـارات التقنيـة.

ب. التميـيز بـين اللغـة الفرنسـية والنظـام السـياسي والإداري والاقتصـادي وبـين ممارسـات الإدارة الاسـتعمارية الفرنسـية، والاسـتفادة مـن ذلـك النظـام لبنـاء دولـة عصريـة ولحسـن إدارتهـا.

ج. التميـيز بـين ممارسـات المسـتوطنين الفرنسـيين وبـين اللغـة ومنظومـة القيـم الفرنسـية والاسـتفادة مـن ذلـك لتشـكيل الهويـة التونسـية الحديثـة.

وتأكيـدا لهـذه المبـادئ، كان الزعيـم بورقيبـة يعتبر اللغة الفرنسـية «غنيمة الاسـتعمار»، كمـا أسـلفنا. إلا أن مسـألة تجـاوز أو نسـيان الخلفيـة الاسـتعمارية للغـة والثقافـة الفرنسـية بعـد قرابـة سـبعة عقـود مـن الاسـتقلال، وهـو مسـعى براغمـاتي جـذاب، ليـس بالأمر السـهل، إذ أن الصـراع سـرعان مـا يعـود إلى أوجّـه كلمـا طُرحـت مبـادرة جديـدة لدعـم اللغـة العربيـة في إطـار إصـلاح التعليـم بالخصـوص (مثـلا، الكتـاب الأبيـض ٢٠١٦)، كمـا سـنرى في القسـم المـوالي مـن هـذه الدراسـة، تعلـو مباشـرة أصـوات مـن يُلقّبـون بأتبـاع فرنسـا وأصدقائهـا (الفرنكوفونيـون والحداثيـون) درءًا لأي ارتـداد علـى المكتسـبات التنويريـة وتحسّـبا لصعـود

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

التيارات المحافظة الرجعية الظلامية. بهكذا نعوتٍ رافضة للآخر على أساس إيديولوجي يصعب التوصل إلى حلول تقوم على المعطيات الواقعية وتضمن وضع سياسات واضحة ومعقولة وتخطيط لغوي قابل للتنفيذ.

القسم الثالث: رصد القرارت اللغوية وتحليل الوضع الراهن:

في بداية هذا القسم نسوق ملاحظة عامة عن منهجية الدراسة وهي المنهجية المقترحة في مشروع منظومة السياسات اللغوية للدول العربية الذي نحن بصدده، ويمكن للقارئ استشراف المنهجية مما سيرد من جداول ورسوم بيانية ومعلومات عن الوضع اللغوي في تونس في هذا القسم. ولكن بإيجاز شديد، تم جمع القرارات المتعلقة بالسياسات والتخطيط اللغوي في هذا البلد على منصة مخصصة لذلك وترتيبها بطريقة تجعل من اليسير تصنيفها وإحصاءها حسب التسلسل الزمني والنوع والجهة المصدرة والتواتر من حيث المحتوى ومقامها من حيث نوع التخطيط اللغوي. وعلاوة على أن هذه المنهجية مكنتنا من رصد ممنهج ودقيق للقرارات على مستوى البلد الواحد يسّر لنا استيضاح الوضع اللغوي وتقييم القرارات من حيث ترابطها وواقعيتها وجدواها ومواطن القوة والضعف فيها، ومن خلال ذلك فهم مدى التزامها بالأسس والمبادئ العلمية الصحيحة للسياسات والتخطيط اللغوي، فإنها أيضا مكنتنا من استشراف مستقبل الوضع اللغوي في البلد واقتراح ما يمكن القيام به مستقبلا للنهوض به. نمرّ الآن إلى الرصد الكمي للقرارات في الحالة التونسية، ثم نُتبعه بالتحليل الكيفي وفق المنوال المقترح في المشروع.

١- الرصد الكمي للقرارات المتعلقة باللغة العربية:

توصلنا في هذه الدراسة إلى جمع ٤٢ قرارا وهذا العدد فاجأنا من حيث ضآلته إذ أننا اشتغلنا على هذا الموضوع بالذات منذ ثمانينات القرن الماضي، ولكن تبين من النظر في محتوى القرارات أنها تتكرر أكثر من مرة من فترة إلى أخرى، بمناسبة حصول

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

تغيير سياسي أو إطلاق حملة إصلاح في الإدارة أو التعليم، وهو ما سنوضحه أكثر في بقية الدراسة. وهذا ما يجعل عدد القرارات غير ذي قيمة حقيقية. وبالنظر إلى مجموع المواد ضمن هذا العدد الضئيل من القرارات نصل إلى ١٣٧ مادة يُعتبر البعض منها مهمًّا رغم أن المنهجية المقترحة في المشروع تحسبه عرضيا.

فعلى سبيل المثال، عرفت تونس ثلاثة دساتير (١٩٥٩، ٢٠١٤ و٢٠٢٢) وفي كل واحد منها نجد مادة أساسية تتعلق باللغة مباشرة وهي المادة التي تتكرر وتنص على أن اللغة العربية هي لغة الدولة (١٩٥٩، ٢٠١٤) أو اللغة الرسمية (٢٠٢٢) بينما أضاف الدستوران الثاني والثالث مادة أخرى (٣٩/ ٢٠١٤ و٤٤/ ٢٠٢٢) تتعلق بترسيخ اللغة العربية ودعمها وتعميم استخدامها، وترد المادتان بذات الصياغة. ونجد التكرار بوتيرة أكبر في علاقة بالقرار ٣٣/ ١٩٩٤ الصادر عن الوزير الأول بخصوص تعريب الإدارة وتعميم استخدام العربية، والذي تكرر عدة مرات سواء في مناشير صادرة عن وزير الصحة في نفس الحكومة أو عن الوزير الأول نفسه في القرار ٤٥/ ١٩٩٩ وما تبعه من مناشير وزارية. ثم تكرر محتوى هذا القرار في مشروع قانون ما زال ينتظر المصادقة عليه (١٦/ ٢٠١٨). حصيلة القول هي أن عدد القرارات سواء زاد أو نقص لا يفيد كثيرا خاصة إذا تكرر المحتوى. وإن دل ذلك على شيء فإنه يبرهن على فشل السياسة اللغوية وعدم امتثال الإدارة لأوامر رئيس الحكومة، وهو أمر نستفيد منه كباحثين في فهم أسباب ذلك الفشل أو التجاهل، وتحليل بيئة العمل وواقعية السياسات والخطط اللغوية.

يبرز الجدول رقم ١ والشكل رقم ٣ توزيع القرارات حسب النوع حيث إن ثلثها قرارات مستقلة بينما البقية قرارات عرضية. وكما أسلفنا، قد يكون القرار عرضيا، ضمن منظومة أو نص أشمل لا يختص باللغة في حد ذاتها، ولكنه مهم ومؤثر من منظور السياسات والتخطيط اللغوي. فالمادة الدستورية التي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية تكون أساسا لاتخاذ قرارات مستقلة مصيرية بشأن اللغة ولوضع سياسات وخطط لتفعيلها في الواقع.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول رقم (١): توزيع القرارات حسب النوع

نوع القرار	العدد	٪
مستقل	١٤	٣٣
عرضي	٢٨	٦٧
المجموع	٤٢	١٠٠

الشكل رقم (٣): توزيع القرارات حسب النوع

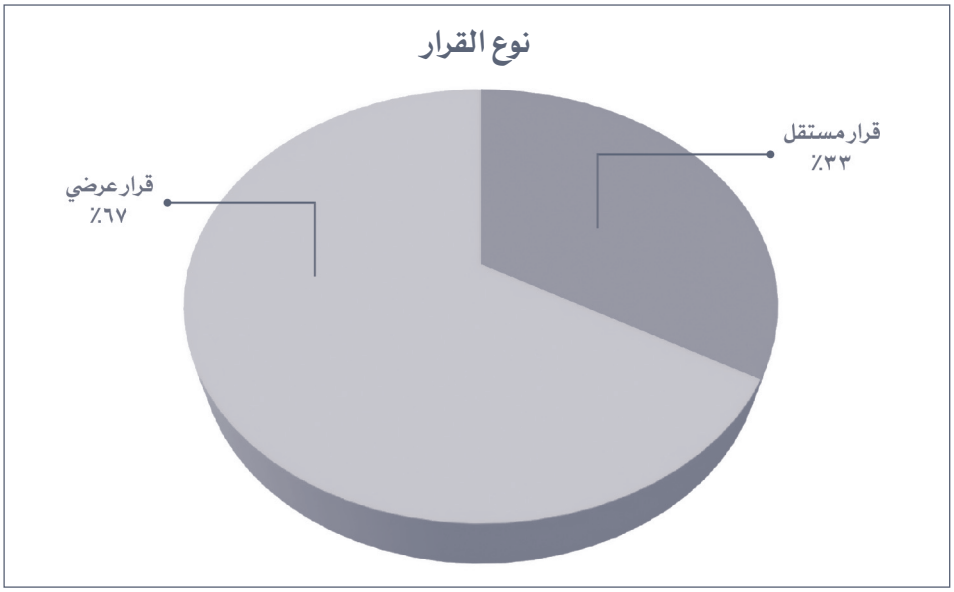

الجدول رقم ٢ والشكل رقم ٤ يعطياننا توزيعا للقرارات حسب الجهة المصدّرة لها. وفي الجدول نلاحظ أن العدد الأكبر من القرارات صادر عن رئيس الجمهورية (٤٣٪)، يليه الوزير الأول أو رئيس الحكومة (حسب التسمية الرسمية) ثم البرلمان بحيث تقارب نسبة القرارات الصادرة عن السلط الثلاث، وهي الأعلى في منظومة الحكم، ما يتجاوز نصف القرارات (٥٧٪). وقد صدرت بقية القرارات في معظمها عن وزراء في الحكومة مما

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

يرفـع نسـبة القـرارات المركزيـة إلى ٨٨٪، وهـذا يـدل علـى المقاربـة الفوقيـة (top-down) في مجـال السياسـات والتخطيـط اللغـوي. وقـد تكـون هـذه مـن أهـم أسـباب فشـل السياسـات والخطـط إذ تشـير البحـوث العلميـة والتجـارب حـول العالـم أن مـن أهـم عناصـر نجـاح السياسـات والتخطيـط اللغـوي هـي المقاربـة التحتيـة (bottom-up) الـتي تضمـن مشـاركة أوسـع للأطـراف الفاعلـة في وضـع تلـك السياسـات والخطـط وتنفيذهـا، ممـا ينتـج عنـه فهـم أعمـق للقضايـا والتحديـات المطروحـة ووعـي بأهميـة السياسـات وإدراك لمتطلبـات النفيـذ والمتابعـة، والأهـم مـن ذلـك كلـه تبـنّي تلـك السياسـات والخطـط (أو تملّكهـا) والسـعي الصـادق والـدؤوب لإنجاحهـا.

الجدول رقم (٢): توزيع القرارات حسب المصدر

مصدر القرار	العدد	٪
رئيس الجمهورية	١٨	٤٣
الوزير الأول / رئيس الحكومة	٢	٥
البرلمان	٤	٩,٥
مجموع قرارات السلط العليا	٢٤	٥٧
الوزارات	١٣	٣١
مجموع قرارات السلط المركزية	٣٧	٨٨
هيئات حكومية وجمعيات	٤	٩,٥
المجلس الوطني التأسيسي	١	٢
المجموع	٤٢	١٠٠

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الشكل رقم (٤): توزيع القرارات حسب المصدر

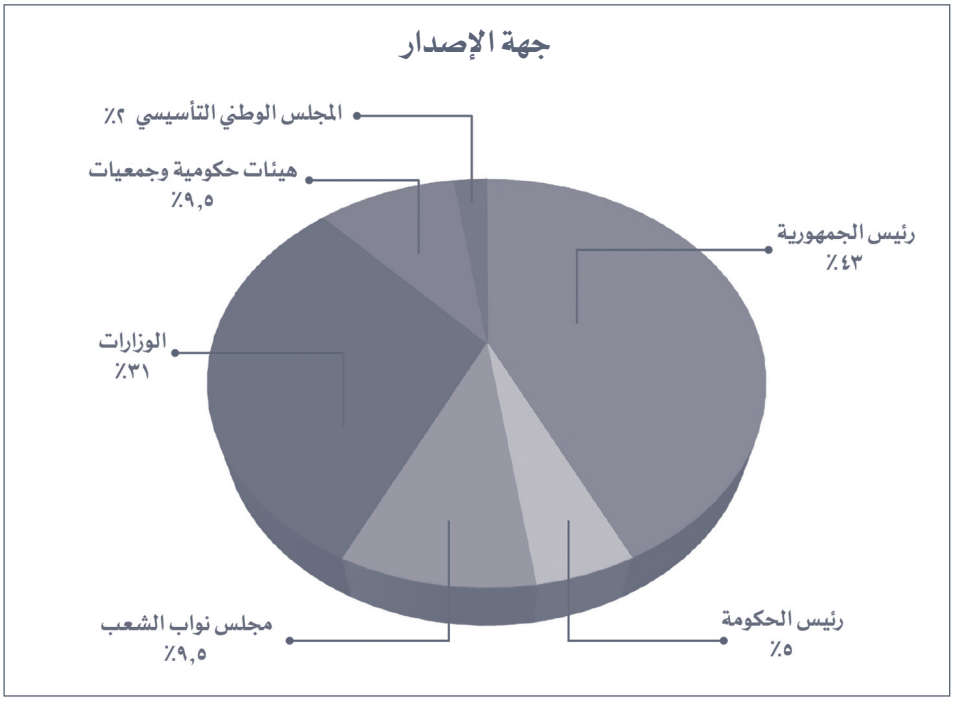

ويبرز الرسم البياني التالي (الشكل رقم ٥) تواتر صدور القرارات عبر الزمن بنسق سنوي وذلك منذ أول قرار سنة ١٩٥٧ إلى السنة الحالية. ونلاحظ أن القرارات لم تنقطع عن الصدور بمعدل قرار واحد على الأقل كل سنة ما عدا بعض الفجوات التي حصلت كما في بداية الستينات من القرن الماضي وذلك بعد انطلاق عملية إصلاح التعليم الأولى سنة ١٩٥٨، وبعد إصدار القرار الصارم حول دعم العربية والتعريب في كل المجالات سنة ١٩٩٣ الذي تلاه قرار تذكيري في ١٩٩٤، ثم اختفت القرارات تماما حتى سنة ١٩٩٨ و١٩٩٩ وبعدها توالت وتواترت حتى سنة ٢٠٠١. واللافت للانتباه أن جلّ هذه القرارات تعلقت بدعم اللغة العربية وجاءت سواء في ١٩٩٣ و١٩٩٤ أو بين ١٩٩٩ و٢٠٠١ لتكرر نفس المحتوى تقريبا وفي ظروف سياسية

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

معينـة. ففـي الفـترة ٩٨-٩٩ جـاءت كجـزء أسـاسي مـن سـعي الرئيـس الراحـل بـن علـي لتثبيـت سـلطته والمحافظـة عليهـا في إطـار حملتـه الانتخابيـة. ثـم تكـرر السـيناريو سـنة ١٩٩٩ بعـد الإعـلان عـن نتـائج الانتخابـات الـتي علقـت عليهـا أوسـاط في وسـائل الإعـلام الفرنسي بعـدم الارتيـاح أو الرضـا فكانـت ردة فعـل بـن علـي أن لجـأ إلى اتخـاذ قـرار سـياسي صـرف اسـتهدف فرنسـا مـن خـلال محاولـة التقليـل مـن شـأن لغتهـا في تونـس، وتبعـه في ذلـك النهـج وزيـرا الصحـة. ولـم يكـن لتلـك القـرارات أيّ مفعـول مـا عـدا في جوانـب محـدودة في قطـاع الإدارة وفي اسـتكمال تعريـب التعليـم الأسـاسي.

أمـا بالنسـبة إلى الطفـرة الثانيـة سـنة ٢٠١٨ فقـد شـملت قـرارا صـادرا عـن بلديـة تونـس العاصمـة حـول فـرض تعريـب واجهـات المحـلات في المدينـة، وهـو يُكـرّر حرفيّـا مـا جـاء في القـرار البلـدي سـنة ١٩٥٧، أي بعـد إحـدى وسـتين سـنة كاملـة، ويضيـف عقوبـة ماليـة مهمـة علـى مـن يخالفـه، وهـو دليـل آخـر علـى مـدى تكـرار معظـم القـرارات ومؤشـر علـى فشـل السياسـات اللغويـة والتخطيـط لهـا؛ نظـرا لانعـدام الواقعيـة فيهـا وربمـا ضعـف إرادة أصحـاب القـرار في الإصـلاح الحقيقـي أو تظاهرهـم بالاهتمـام بدعـم اللغـة العربيـة بينمـا ميولهـم الحضاريةوالثقافيـة لا تجعلهـم جادين في الإصـلاح، مـع العلـم بـأن رئيسـة بلديـة تونـس الـتي ظهـرت علـى أهـم الوسـائل الإعلاميـة إثـر مصادقـة المجلـس البلـدي علـى القـرار منتميـة إلى حـزب النهضـة الإسـلامي بينمـا كانـت الجهـة الـتي بـادرت بالقـرار في المجلـس البلـدي تنتمـي إلى حـزب ذي توجـه قـومي.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الشكل رقم (٥): تواتر القرارات عبر السنين

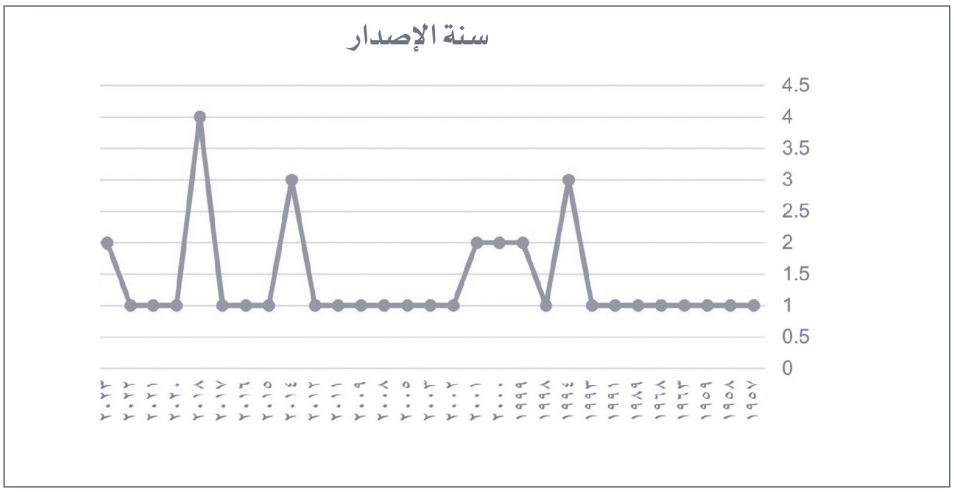

وجاء القرار التالي في ٢٠١٨ كمشروع قرار عُرض على مجلس نواب الشعب الذي كان يسيطر عليه حزب النهضة الحائز على أغلبية المقاعد آنذاك وكانت تسانده في دعم العربية أحزاب قومية عروبية، ولكن المشروع لا يزال إلى اليوم ينتظر المصادقة عليه ونحن نتعايش الآن مع برلمان جديد عقد أول اجتماع له في شهر مارس ٢٠٢٣. والمشروع من حيث المحتوى عملية اجترار لقرار الوزير الأول في عهد بن علي (المنشور ١٩٩٩/٤٥ المكرر هو الآخر للقرار ١٩٩٤/٣٣) مع بعض الإضافات البسيطة. وهو يعكس نفس الصرامة واللاواقعية. أما القراران المتبقيان في سنة ٢٠١٨ فهما يتعلقان بتراتيب وإجراءات نشر وترسيم باللغة العربية.

ويعرض الجدول رقم ٣ والشكل رقم ٦ توزيع القرارات حسب المجال، ونلاحظ فيه أن ما يزيد على نصف القرارات صدرت في مجال القانون. ولعل هذا العنوان عام أكثر من اللازم إذ أن بعض القرارات الأخرى هي من القانون أيضا كما في القرارات المتعلقة بالاقتصاد، أو الترجمة الفورية حيث يأتي النص كقانون يشترط مثلا الترجمة الفورية في التحقيق مع المتهم الأجنبي حتى يفهم ما له وما عليه. لذلك اخترنا أن نُضيف الجدول رقم ٣ مكرراً بالمزيد من التفاصيل بما فيها أرقام القوانين مع سنة الإصدار والنسب المئوية حتى تكون المجالات أكثر دقة ووضوحا.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول رقم (٣): توزيع القرارات حسب المجال

المجال	العدد (٪)
الاقتصاد	١ (٢,٣٣٪)
الإدارة	٥ (١٢٪)
الدبلوماسي	١ (٢,٣٣٪)
التعليم	٧ (١٧٪)
القانون	٢٢ (٥٢٪)
الثقافة	١ (٢,٣٣٪)
الصحة	٥ (١٢٪)
إجمالي القرارات	٤٢

الشكل رقم (٦): توزيع القرارات حسب المجال

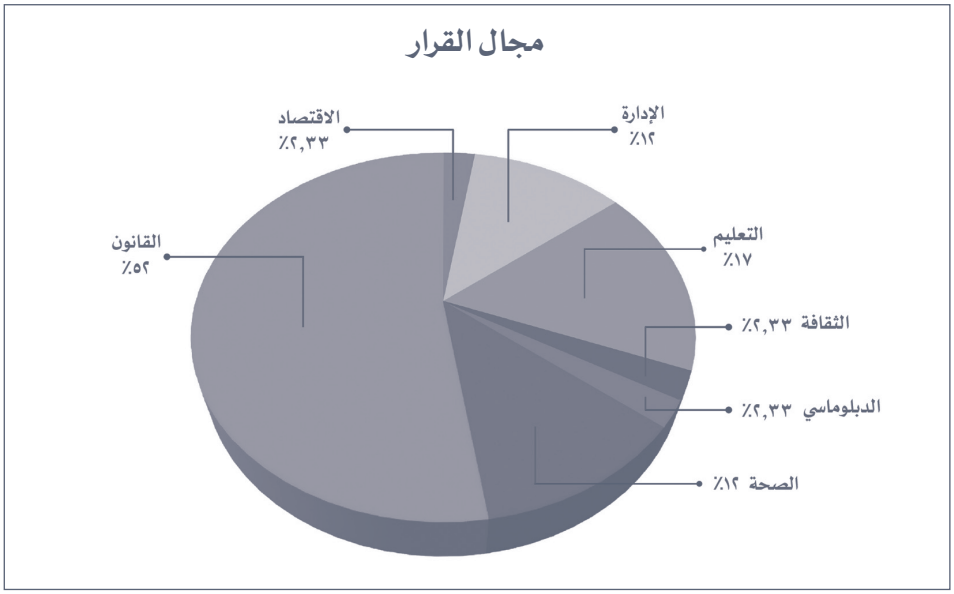

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول رقم (٣) مكرر: توزيع القرارات حسب المجال

القانون	الإدارة والمحيط العام	التعليم	المنظومات المعلوماتية	الاقتصاد	الترجمة المحلفة	الاختبارات المهنية	العامية
- واجهات المحلات ٢ (١٩٥٧، ٢٠١٨) - الدستور ٣ (١٩٥٩/٥٧، ٢٠١٤، ٢٠٢٢/١٥) - الجنسية ١ (١٩٦٣)	- تعميم الاستخدام والتعريب ٨ (١٩٩٤/٣٣، ١٩٩٤/٥٠، ١٩٩٤/٧١، ١٩٩٩/٤٥، ١٩٩٩/١٠٧، ٢٠٠٠/٢، ٢٠٠١/١٠٣، ٢٠١٨/١٦)	- الإصلاح ٧ (١٩٥٨/١١٨ ١٩٨٩/٧٠ ١٩٩١/٦٥ ٢٠٠٢/٨٠ ٢٠٠٨/٩ ٢٠٠٩/٢٢٥٩ ٢٠١٤/١/٣١)	التعريب ١ (٢٠٠٣/٢)	الإشهار الرسمي ٣ (٢٠٠٠/٩٣ ٢٠٠٠/٩٣ ٢٠١١/٨٨)	٥ ١٩٦٨/٢٣ ١٩٩٨/٩٧ ٢٠١١/٨٨ ٢٠١٦/٦١ ٢٠١٩/٩	٤ ٢٠٠١ ٢٠٠١ ٢٠٠١ ٢٠٠٥	٢ ٢٠١٤ ٢٠٢٣
- النشر الرسمي ٥ (١٩٩٣/٦٤، ٢٠١٥/٣، ٢٠١٨/٢٩، ٢٠١٨/٥٢، ٢٠٢٠/١) - مداولات مجلس النواب ٢ (٢٠١٢/٧٧، ٢٠٢٣) - قواعد إعداد وعرض النصوص ٢ (٢٠١٧/٨، ٢٠١٧/٨) - البيانات المفتوحة ١ (٢٠٢١/١) - هيئة الانتخابات، الكفاءة في اللغة ١ (٢٠٢٢/١٥)							

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

ونلاحظ في العمود الأخير من المصفوفة (الجدول رقم ٣ مكرر) قرارين صادرين عن جمعيتين تنشطان في المجتمع المدني وقد أصدرتا قرارين غير رسميين (أي فاقدين للصبغة القانونية). وليس بالغريب أن تلعب جهة غير رسمية دورا مؤثرا في السياسات والتخطيط اللغوي، ومنها الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ودور العبادة (أو المؤسسات الدينية التي لا تنتمي إلى صنف المؤسسات العمومية) ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية وحتى المكتوبة، التي تختار مثلا أن تستعمل لغة أو لهجة معينة، وهي بذلك لا تتخذ قرارا واضحا، بل ضمنيا في الغالب، تؤثر به على الوضع اللغوي مباشرة وعلى السياسات والتخطيط اللغوي كما سنرى في التحليل الكيفي لاحقا.

لقد تبين من التحليل السابق أن القرارات قليلة من حيث العدد، وزيادة على قلة عددها فهي تكرّر نفس المحتوى خاصة فيما يتعلق بالقرارات المؤثرة مباشرة في دعم اللغة؛ كتلك المتعلقة بتعريب التعليم والإدارة وتعميم استخدام اللغة. والطريق لتحليل الوضع اللغوي في هذا الجانب يستدعي النظر في القرارات من منظور أنواع التخطيط اللغوي وهذا سيشمل التحليل الكيفي بالأساس.

٢- التحليل الكيفي حسب نوع التخطيط اللغوي:

أنواع التخطيط اللغوي الأساسية خمسة وهي تخطيط الوضع وتخطيط المتن وتخطيط الاكتساب وتخطيط المكانة وتخطيط الخطاب، وكلها تتطلب جهودا منظمة حتى تؤتي أكلها. ويتعلق تخطيط الوضع بالعمل على تغيير واقع اللغة في مجتمع ما بناء على فحص معطيات ذلك الواقع ومتغيراته ومحاولة توجيهه نحو المراد. أما تخطيط المتن فيهتمّ بتطوير اللغة من داخلها من خلال وضع المصطلحات وضبطها في شكل مراجع مثل القواميس وضبط مراجع أساسية تهمّ قواعد النحو والصرف والكتابة والنطق وهذا يُعتبر تقييسا للغة. ويركز تخطيط الاكتساب على توفير كل ما من شأنه أن

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

يساعد على تعلّم اللغة من خلال التعليم بالأساس وأيضا المطالعة وغيرها من الأسباب والمحفزات. ويهتمّ تخطيط المكانة بالعمل على تحسين صورة اللغة في نظر الناطقين بها كرفع مستوى القبول والاعتزاز بها (Cooper 1989). وينضاف نوع خامس وهو حديث نوعا ما ويتعلق بتخطيط الخطاب ويهتم بالعمل على تطوير ومعالجة سبل استعمال لغة واحدة أو عدد من اللغات في سياق محدد بما من شأنه أن يضمن تماسك النص وسلاسته حتى يؤدي الغرض من التواصل سواء كان كتابيا أو شفويا، ويشمل هذا النوع من التخطيط توجيه الخطاب للتأثير في الحالة الذهنية والسلوكية والمعتقدات لأفراد المجتمع (LoBianco 2005, 2016).

ويعرض الجدول رقم ٤ والشكل رقم ٧ القرارات في الحالة التونسية مُصنّفة حسب نوع التخطيط اللغوي.

الجدول رقم (٤): توزيع القرارات حسب نوع التخطيط اللغوي

أنواع التخطيط اللغوي	العدد
الوضع اللغوي	٣٠
الاكتساب اللغوي	٥
المكانة اللغوية	٤
المتن اللغوي	٣
	٤٢

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الشكل رقم (٧): توزيع القرارات حسب نوع التخطيط اللغوي

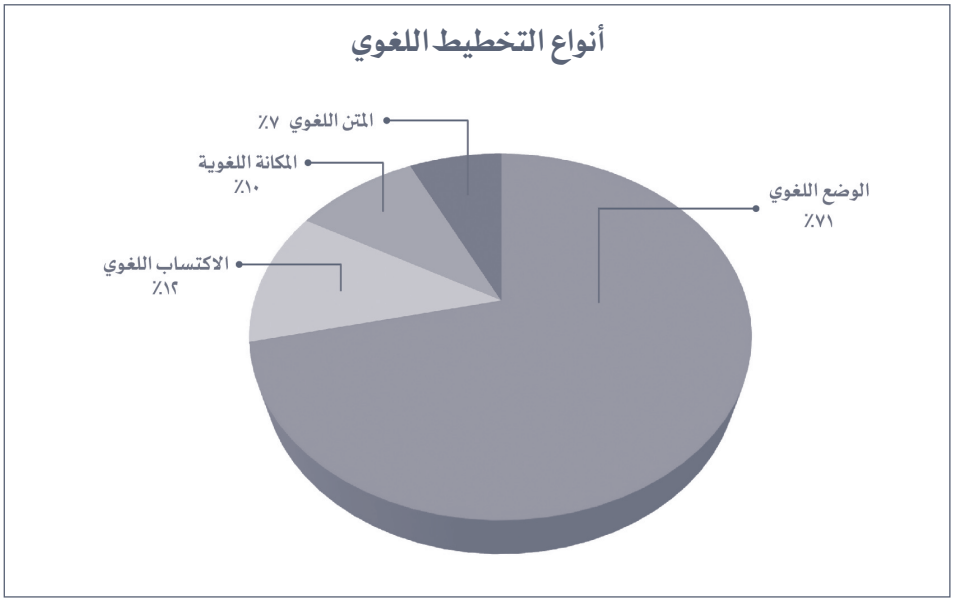

وفي الجدول رقم ٥، اخترنا إدراج القرارات بشكل متكرر تحت أكثر من نوع من أنواع التخطيط نظرا لطبيعتها المتداخلة واستخدمنا الرقم التسلسلي الوارد في استمارة القرارات على المنصة عوضا عن رقم القرار وتاريخه تجنبا لكثرة المعطيات الناتج عن تكرارها مما قد يجعل قراءة الجدول مُربكة، وفي التحليل الذي يلي الجدول نعود لذكر رقم القرار وتاريخه ونعلّل سبب إدراجه في أكثر من خانة. ونُنبّه القارئ إلى أننا أضفنا اللون الرمادي للأرقام التسلسلية للقرارات المكرّرة في أكثر من خانة وحرصنا على ضبط مجموع القرارات ونسبتها المئوية باعتبار التكرار حتى نُبرز الأثر على مستوى كل نوع من أنواع التخطيط سواء كان نوع التخطيط مقصودا أم لا في القرارات ذاتها، وهو ما يعطينا مجموعا يتجاوز عدد القرارات الاثنين وأربعين (٤٢) التي جمعناها على المنصة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الجدول رقم (٥): تواتر القرارات حسب نوع التخطيط اللغوي*

تخطيط الوضع	تخطيط المتن	تخطيط الاكتساب	تخطيط المكانة	تخطيط الخطاب
العربية لغة رسمية في الدستور، مداولات البرلمان، إعداد النصوص القانونية وعرضها (رت ١٥، ١٦، ١٧، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٤٠) النشر بالرائد الرسمي (رت ١، ٣٩) تعميم الاستعمال (رت ٣، ٤، ٥، ١٣، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦) الترجمة، النسخ المعربة (رت ٦، ٧، ٨، ٣٥)	(التقييس) التعريب، المصطلحات والمعاجم (رت ٢، ٣، ٥، ٩، ١٢، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٤١)	التعليم، التأهيل، التعلمات، التعليمية (رت ٩، ١٠، ١٢، ١٩، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٣، ٣٤)	اللغة الرسمية في الدستور (رت ١٥، ١٦، ١٧) اشتراط الترجمة المحلفة أو الرسمية، النشر/ الإشهار القانوني/ تقديم نُسخ بالعربية، اختبارات الانتداب، شرط الجنسية (رت ٦، ٧، ٨، ١٣، ١٤، ١٨، ١٩، ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧) إبراز اللغة العربية في الفضاء العام، واجهات المحلات، التعليم المتخصص (المحاماة) (رت ٣، ٤، ٥، ١١، ١٤، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٣٦)	في وسائل الإعلام وعمليات الإشهار وفي إعداد وعرض النصوص القانونية في البرلمان (رت ٥، ٩، ١٣، ١٩، ٢٦، ٣٣، ٣٤)

*** تتكرر القرارات في أكثر من نوع من أنواع التخطيط اللغوي.**

من المفروض أن يرتبط كل قرار بنوع واحد من أنواع التخطيط بالأساس ولكن قد نجده في الواقع يؤثر بدرجة ما على نوع أو أكثر من الأنواع الأخرى. لذلك رأينا أن ندرجه في أكثر من خانة حسب تقديرنا لدرجة تأثيره. فعلى سبيل المثال، نجد أن القرارات الثلاثة المتعلقة باعتبار اللغة العربية لغة الدولة أو اللغة الرسمية (رت ١٥: ١٩٥٩/٥٧، رت ١٦: ٢٠١٤، رت ١٧: ٢٠٢٢)، وسنّ ذلك في دستور البلاد وهو أعلى القوانين، تدخل في باب تخطيط الوضع أولا حيث إنها تحدد وضع اللغة في البلد، ولكن هذا النص الدستوري الرسمي يعطي العربية مكانة خاصة بالمقارنة مع اللغات الأخرى ويساهم في تحسين صورتها؛ ولذلك أدرجنا القرارات أيضا في خانة تخطيط المكانة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

مـن ناحيـة أخـرى، وردت في دسـتوري ٢٠١٤ و٢٠٢٢ مـادة إضافيـة تُعـنى بترسـيخ اللغـة العربيـة وتعميـم اسـتعمالها في الإدارة والتعليـم وذلـك مـن قبيـل تخطيـط الاكتسـاب، إذ أن تعلـم اللغـة في المدرسـة واسـتخدامها يوميـا في العمـل يعـزز اكتسـابها والتمكـن منهـا. وبخصـوص التعريـب فهـو يتطلـب وضـع المصطلحـات وذلـك يدخـل في بـاب تخطيـط المـتن. ولكـن مـن المهـم القـول بـأن هـذه القـرارات تبقـى مبدئيـة، أي في مسـتوى النوايـا، خاصـة في علاقـة بتخطيـط المـتن وتخطيـط الاكتسـاب، فالجهـود المنظمـة (systematic efforts) المطلوبة في هذيـن النوعيـن مـن التخطيـط لا تتحقـق إلا في صـورة الأخـذ بالقـرارات وتطبيقهـا في شـكل سياسـات وتخطيـط لغـوي فعلـي ضمـن عمليـات الإصـلاح في الإدارة والتعليـم. لذلـك لـم نُـدرج هـذه القـرارات في خانـة المـتن أو الاكتسـاب.

وتدخـل مجموعـة القـرارات المتعلقـة بإصـلاح وضـع اللغـة العربيـة في الإدارة وفي التعليـم في خانـة تخطيـط الوضـع مـا عـدا في الجـزء منهـا المتعلـق بالتعريـب (المـتن). وقـد تعـددت تلـك القـرارات علـى مـر السـنين حـتى بلـغ عددهـا تسـع قـرارات (٣، ٤، ٥، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥). وقـد ظلـت هـذه القـرارات تجـترّ نفـس المحتـوى ممـا يؤشـر علـى مـدى فشـل السياسـات والتخطيـط اللغـوي بشـأنها. لقـد كانـت معظـم هـذه القـرارات مـن قبيـل القـرارات السياسـية الناتجـة عـن ظـروف معينـة. فكانـت الدوافـع وراء هـذه القـرارات في الغالـب بعيـدة عـن الاهتمـام بوضـع اللغـة.

ونلاحـظ بخصـوص القـرارات الخاصـة بدعـم اسـتخدام اللغـة العربيـة في الإدارة أن المسـار بلـغ منتهـاه، هـذا إن لـم يُسـجل تراجعـا علـى مسـتوى الوثائـق والإجـراءات أحيانـا، وقـد ذكرنـا آنفـا أمثلـة عـن تواصـل اسـتعمال الفرنسـية في التراخيـص والإيصـالات والوصفـات الطبيـة وغيرهـا. ولعـل مـن العناصـر المسـاهمة في هـذا التراجـع اسـتعمال أجهـزة وبرمجيـات معلوماتيـة غـير متوفـرة بالعربيـة، بالرغـم مـن أن القانـون قـد حجّـر اسـتعمال تلـك البرمجيـات منـذ سـنة ٢٠٠٠ وأكـد علـى تعريبهـا. وربمـا يُضـاف إلى ذلـك عـدم كفـاءة

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

العنصر البشري في اللغة العربية حيث إن هذا الجيل من الموظفين درسوا المواد العلمية والاقتصادية والتقنية باللغة الفرنسية ولم تمكنهم المدرسة في مستوياتها المختلفة من تطوير كفاءتهم في العربية وحتى الفرنسية.

وقد سجلنا شهادات لأرباب أعمال قالوا فيها إنهم يجدون صعوبة في انتداب خرّيجي الجامعات ومراكز التدريب التقني نظرا لضعف مستواهم في اللغة العربية. وينطبق ذلك على الفرنسية أيضا في عديد الحالات. ويكون ضعف المستوى خاصة في علاقة بالأداء في مقابلات الانتداب وفي سلامة اللغة والأسلوب في مطالب الشغل والسير الذاتية وفي كتابة التقارير أو التفاعل في الاجتماعات بالنسبة لمن تمّ انتدابهم (Daoud 2011).

أما القرارات المتعلقة بإصلاح اللغة في التعليم فإنها تتنزل في خانة تخطيط الاكتساب على غرار القرارات (٩، ١٠، ١٢، ١٩، و٢٧). وهذه يسود فيها الارتجال وغياب المقاربة العلمية (من خلال التعامل مع الخبراء في مجالات تصميم البرامج وضبط وسائل التعليم وتدريب المدرّسين بشأن التعلّمات وتقييم الطلاب) وضعف التقويم أو غيابه تماما ونقص الموارد. كما أن مشاريع إصلاح التعليم، عانت ولا تزال من مركزية القرار، حيث إن كل وزير جديد ما يأتي إلا وتتعطل خطط سلفه ويتجمّد مسار الإصلاح أو ينطلق من جديد ولكن بخطط أخرى لا تبني على ما تم إنجازه. وهذا مؤشر واضح على غياب إستراتيجية دولة في هذا الشأن تعتمد مقاربة علمية وتتعامل مع أهل الاختصاص والخبرة وحسب الأهداف على أساس المعطيات والحقائق وليس الانطباعات والتخمينات. وقد حصل في تونس أن مررنا بعمليات إصلاح لم تكتمل ولم تُقيّم ثم تأتي التي بعدها وتنطلق من الصفر تقريبا، ولنا في الوضع الحالي خير دليل على ذلك إذ أنه يتسم بتدهور مستوى الكفاءة في اللغة وهو ما أدى إلى ضعف النتائج والزيادة المخيفة في عدد المنقطعين عن الدراسة منذ السنوات الأولى في التعليم الابتدائي (بوحليلة ٢٠٢١).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

أما الجانب الخاص بالتعريب في قرارات إصلاح التعليم فهي تتنزل في خانة تخطيط المتن وقد أُنجز فيها الكثير، غير أن التعريب خلق مشكلة عويصة تتعلق بالانتقال من اللغة العربية مع نهاية التعليم الأساسي إلى الفرنسية عند بداية التعليم الثانوي، وهذا في حد ذاته من العناصر المساهمة في تدهور المستوى وضعف النتائج عموما عند التخرج. وكان يجدر بأصحاب القرار أن يحسموا أمرهم بخصوص التعريب حتى يبلغ منتهاه أو يتخلوا عنه تماما. وسنعود إلى هذه النقطة في القسم الأخير من الدراسة من منظور أهمية التعلّم باللغة الأم وكلفتها.

وهناك مقاربات غير رسمية تمّ بموجبهما التخلي عن اللغة العربية الرسمية، حين قررت جمعيتان من مكونات المجتمع المدني استعمال اللغة العامية للتواصل مع شرائح مجتمعية معينة تقديرا منها بأن تلك الشرائح المستهدفة (الأميون والشباب) لا يقرؤون الفصحى الحديثة وربما لا يفهمونها. وهذا النوع من القرارات المخالفة للسياسات اللغوية الرسمية، والتي من المفروض أن يعاقب عليها القانون، تؤثر سلبا أيما تأثير على دعم اللغة العربية وتُضعف مكانتها وتقلص حظوظ استعمالها وتعزيز الكفاءة فيها. فكأن الجمعيتين، عن قصد أو غير قصد، تنخران السياسات اللغوية من الداخل وتساهمان في إفشالها في علاقة بمختلف أنواع التخطيط اللغوي. وليت أصحاب القرار والأطراف المشتغلة بالسياسات والتخطيط اللغوي يأخذون مثل هذه الجهات وقراراتها على محمل الجد ويسعون لفهم دوافعها ويسعون لإشراكها في عمليات الإصلاح، إذ ما من شك في أن مساهمتهم في هذا العمل تفيد على الأقل في فهم مواقف الشرائح المجتمعية التي تتعامل معها من اللغة، وفي استنباط الحلول لإدماجها في مسارات ضبط السياسات والتخطيط اللغوي ضمن مقاربة قاعدية (bottom-up).

والأمر نفسه ينطبق على وسائل الإعلام بأنواعها وهي التي تخلت عن الفصحى بشكل يكاد يكون كليّا، إذ اقتصرت على استخدامها في تقديم الأخبار في شكل موجز أو

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

نشـرة مطولـة. فاللغـة الشـائعة في هـذه الوسـائط عـادة مـا تكـون أقـرب إلى عاميـة الشـارع مـع نسـبة لا بـأس بهـا مـن الفرانكو-عربيـة، بينمـا كان هنـاك حـتى بدايـة القـرن حـرص على اسـتعمال اللغـة العربيـة المهذبـة وتفـادي الثنائيـة اللغويـة، وكان مقدمـو البرامـج يسـعون مباشـرة لترجمـة المصطلحـات الفرنسـية الـتي يسـتعملها ضيوفهـم إلى العربيـة. وحـتى المسلسـلات الـتي كانـت تُبـثّ بالفصـحى أصبحـت مدبلجـة بالعاميـة التونسـية أو المشـرقية.

إن هـذه الاختيـارات والقـرارات اللغويـة غـير الرسـمية تعتـبر أيضـا ضمـن تخطيـط المكانـة لأن أثرهـا عكـسي بـل خطـير علـى اللغـة العربيـة. ولنـا أمثلـة كثـيرة عـن شـخصيات مؤثـرة ظهـرت في وسـائل الإعـلام لتتكلـم بالفرنسـية أو الفرنكو-عربيـة وتقـول إن الفرنسـية «تعـبّر خـيرا مـن العربيـة».

بالنسـبة إلى تخطيـط المكانـة، وجدنـا أنهـا يمكـن أن تسـتوعب أغلبيـة القـرارات، فبالإضافـة إلى مـا تـم تحليلـه يمكـن اعتبـار القـرارت الترتيبيـة المتعلقـة مثـلا بشـرط معرفـة العربيـة للحصـول علـى الجنسـية التونسـية (رت ١٨) أو القـرار البلـدي بفـرض اسـتعمال العربيـة في واجهـات المحـلات (رت ١١ و٢٤) يتعلـق مباشـرة بهـذا النـوع مـن التخطيـط. فـإن جـاء أحـد يطلـب جنسـية بلـد لغتـه الرسـمية العربيـة فمـن المفـروض أن تكـون للغـة ذلـك البلـد مكانـة في نفسـه؛ لأن معرفـة اللغـة وسـيلة أساسـية لمعرفـة البلـد وتقديـر قيمتـه وتدعيـم الاعـتزاز بـه. أمـا بخصـوص تعريـب واجهـات المحـلات ففيـه إبـراز للغـة البلـد علـى حسـاب لغـة أو لغـات أخـرى.

وللإيجـاز نقتصـر علـى نمـاذج مـن القـرارات في خانـة تخطيـط الخطـاب. لقـد عالجنـا محـاولات مؤسسـات المجتمـع المـدني حـول اسـتخدام العاميـة، وهمـا يتـنزلان في هـذه الخانـة بامتيـاز حـتى وإن كان تأثيرهمـا سـلبيا علـى جهـود دعـم العربيـة الفصـحى. فالغـرض التحسـيسي مـن نشـر الوثائـق ضمـن هذيـن القراريـن لا يعتمـد علـى الكلمـات بقـدر مـا يعتمـد علـى الأسـلوب المتّبـع في الخطـاب ومـا قـد يصاحـب النـص مـن صـور أو رسـوم أو

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

معلومات إحصائية من أجل الإقناع والتأثير. والأمر أكثر وضوحا في القرارين الصادرين عن مجلس نواب الشعب (رت ٣٣ و ٣٤) المتعلقان بقواعد إعداد مشاريع النصوص القانونية وقواعد عرضها على المجلس إذ يُسدي القراران توجيهات مفصّلة تتعلق بجودة الخطاب من حيث الدقة في الصياغة ووضوح المعنى وصحة المفردات والتراكيب؛ لأن الغرض من الخطاب هو الإقناع بفحوى القانون حتى يتم تمريره بسهولة.

ويعرض الجدول رقم ٦ والشكل رقم ٨ توزيع القرارات اللغوية التي جمعت على أهداف التخطيط اللغوي وأنشطته، وكما يظهران فإن أغلب القرارات اللغوية ينصبّ تركيزها على أنشطة تمكين اللغة بعدد ١٩ قرارا ثم تأتي بعدها القرارات التي تعالج الاتصال بين اللغات بعدد ٩ قرارات وحماية اللغة بعدد ٧ قرارات.

الجدول رقم (٦): توزيع القرارات اللغوية على أهداف التخطيط اللغوي

أهداف القرارات	العدد
تمكين اللغة	١٩
التقييس اللغوي	٢
الاتصال بين اللغات	٩
صيانة اللغة	٤
التعريب	١
حماية اللغة	٧
	٤٢

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الشكل رقم (٨): توزيع القرارات اللغوية على أهداف التخطيط اللغوي

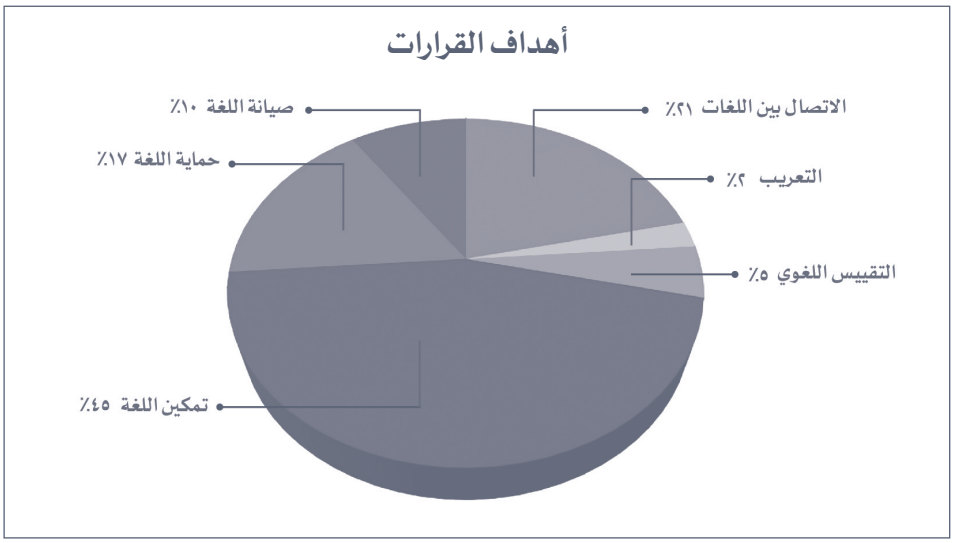

القسم الرابع: التحديات والآفاق:

إن الوضع اللغوي في تونس اليوم ما هو إلا نتيجة لما يزيد عن ستة عقود من السياسات التنموية الاقتصادية / الاجتماعية التي حددت، أحيانا عن قصد وأحيانا أخرى بمحض الصدفة، الخيارات التربوية /التعليمية واللغوية في البلاد، وهو ما أنتج وضعا ظهرت فيه فجوات في الكفاءة اللغوية واختلافات في استخدام اللغات وتباينات في المواقف منها لدى شرائح المجتمع التونسي. وكتمهيد لمناقشة التحديات والآفاق، سنحاول بإيجاز شديد استعراض النجاحات والإخفاقات في مجال السياسات والتخطيط اللغوي على أرض الواقع.

لقد تم تحديد مصير اللغتين العربية والفرنسية في تونس في التعليم والإدارة والفضاء العام على حد سواء من خلال الإصلاحات التعليمية المتعاقبة والتي شكلت ثلاث مراحل من التطوير والتغيير: ١٩٥٦– ١٩٧٠، ١٩٧١– ١٩٨٦، و١٩٨٧–اليوم. فمنذ

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الاستقلال، وقع الاختيار على الفرنسية عن قصد باعتبارها وسيلة للوصول إلى المعرفة العلمية والتكنولوجية وللتواصل المهني. وحتى بداية السبعينات من القرن الماضي، وفّر إصلاح التعليم الشروط الضرورية لإتقان الفرنسية مما مكن معظم التونسيين الذين بلغوا مستوى الباكالوريا على الأقل من أن يُطوّروا كفاءة توازي كفاءة أهل هذه اللغة. وقد كان كثير من المدرسين فرنسيين، حتى في المدارس الابتدائية. وكان المدرسون التونسيون أنفسهم بارعين في هذه اللغة، حيث إن العديد منهم كانوا قد درسوا في فرنسا، كما أن معظم المواد كانت تُدرّس بالفرنسية. كل هذه العناصر ساعدت على إيجاد بيئة حاضنة أفضت إلى اكتساب ثنائية قرائية عربية فرنسية.

ثم جاء عقد التعريب، من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن ٢٠، حيث تم التخلي عن الفرنسية كلغة تدريس في التعليم الابتدائي (السنوات ١-٦) ثم في التعليم الإعدادي (السنوات ٧-٩)، واقتُصر على تعليمها كلغة أجنبية، كما تم تعريب مواد العلوم الإنسانية والاجتماعية في التعليم الثانوي (السنوات ١٠-١٣)، ولم تبق سوى العلوم الصحية والاقتصادية لتُدرّس باللغة الفرنسية. أما في الجامعة، فقد احتفظت الفرنسية بدور بارز في معظم التخصصات. وبحلول سنة ١٩٨٠، اكتملت عملية تونسة سلك التعليم ولكن لم يكن بالإمكان التعويل على كفاءة هذا السلك في الفرنسية لفترة طويلة إذ تم استبداله تدريجيا بخريجي الجامعات الذين تمدرسوا في النظام المُعرّب.

أما المرحلة الثالثة من الإصلاحات فقد حافظت بصورة أساسية على خيارات التعريب في التعليم الأساسي وفي بعض المجالات الإدارية، ولمعالجة تدهور مستوى الفرنسية، تقررت زيادة عدد ساعات تدريسها كلغة في التعليم الأساسي والثانوي، وأصبحت إجبارية في جميع مسارات التعليم العالي، ولكن لم يُبذل الجهد المنظم المناسب لتطوير برامج تعليم هذه اللغة أو تدريب مدرّسيها. وبشكل عام، تم تحديد نطاق استخدام الفرنسية تدريجيا في مجالات أكاديمية معينة في الجامعة وفي المجالات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

الاقتصاديـة والمهنيـة في السـياق العـام وفي الإدارة، وتحديـدا في النطـاق الـذي لـم تُتـح فيـه للغـة العربيـة فرصـة للتطـور والانتشـار؛ وذلـك لأسـباب يمكـن تلخيصهـا فيمـا يلـي:

أ. عـدم الاهتمـام بتطويـر اللغـة العربيـة بصفـة ممنهجـة ومسـتمرّة خاصـة في مسـتويات تخطيـط المـتن (وضـع المصطلحـات والترجمـة، والتقييـس عمومـا) وتخطيـط الاكتسـاب (تصميـم البرامـج التعليميـة وتفعيلهـا وتقييـم الكفـاءة).

ب. اعتبـار العربيـة لغـة قاصـرة عـن التعاطـي مـع التطـورات العلميـة والتقنيـة والاقتصاديـة الحديثـة، عـلاوة على الاعـتراض عليهـا على أسـاس إيديولـوجي كمـا سـبق تبيانـه أنفـا.

ج. غيـاب بيئـة حاضنـة لدعـم اللغـة العربيـة في الإدارة وفي وسـائل الإعـلام الموجهـة لـكل الشـرائح العمريـة ليـس في تونـس فحسـب بـل وفي المحيـط العـربي عمومـا.

وفي علاقـةٍ بهـذه البيئـة الحاضنـة للغـة العربيـة، قـد تذكـر أجيـال مـا قبـل تسـعينات القـرن المـاضي كثافـة اسـتعمال اللغـة العربيـة في وسـائل الإعـلام بمـا في ذلـك مسلسـلات الصـور المتحركـة والبرامـج الموجهـة للأطفـال بالفصـحى (مثـل مسلسـل هايـدي، سلسـلة افتـح يـا سمسـم، إلـخ...) والمسلسـلات التلفزيونيـة الملحميـة والهزليـة والدينيـة الموجهـة للكبـار، وحـتى المجـلات العلميـة المبسّـطة والموجّهـة للعمـوم (مثـل تلـك المترجمـة مـن الإنجليزيـة عـن Nature أو Scientific American). وقـد تذكـر هـذه الأجيـال أيضـا مـدى اهتمامهـا بالمطالعـة، خلافـا لمـا تنشـغل بـه الأجيـال اليـوم في وسـائل التواصـل الاجتماعـي بمـا فيهـا مـن تشـتت أو ضيـاع لغـوي ومحتـوى ضحـل.

ولعـل هـذه الأسـباب هـي الـتي تفسّـر عـدم اسـتمرار عمليـة التعريـب إلى منتهاهـا الطبيعـي والمنطقـي لكـي تصبـح اللغـةُ العربيـة لغـة العلـم والعمـل والتواصـل في كل منـاحي الحيـاة بمـا فيهـا مـن درجـات الازدواجيـة الطبيعيـة مثـل العديـد مـن لغـات العالـم. ولعـل السـبب الأعمـق والأخطـر وراء هـذه الأسـباب هـو الجهـل النسـبي أو الكامـل بمقتضيـات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

السياسات والتخطيط اللغوي ليس في مستوى أصحاب القرار فحسب وإنما في الأوساط «العلمية» (الجامعية وتلك المشرفة على البرامج والتدريب والتقييم في الوزارات وفي مختلف مراحل التعليم). وهذا أمر لافت حيث إن التعامل مع المسألة اللغوية في مختلف جوانبها لا تُعتبر في نظر هؤلاء مجال اختصاص، خلافا لما هو الحال في الطب أو الهندسة أو الاقتصاد أو القضاء أو المعمار إلخ...، فكأنّ لسان الحال يقول إنّ كل مُجاز في لغة ما قادر على تعليمها، بل وعلى التخطيط لها. وقد لاحظنا هذا التصوّر في تجربتنا الشخصية في مختلف البرامج التي باشرناها على مدى أربعة عقود، ونجد ما يدعمه في البحوث العلمية من حول العالم (راجع مثلا الزماي الشمري ٢٠١٨)

وتتمثل التحديات في المجال اللغوي في ثلاث مسائل ليس من السهل معالجتها على مستوى السياسات والتخطيط اللغوي. ويتعلق التحدي الأول بدعم اللغة العربية وبالتعريب أساسا وما إذا كان قد بلغ مداه الأقصى أم أنه سيتواصل. أما التراجع عنه تماما فهو مستحيل في تقديرنا نظرا لتداعياته الممكنة على الصعيد السياسي الاجتماعي. ويتعلق التحدّي الثاني بالموقف من الفرنسية وفرص تعزيزها. ويتمثل التحدي الثالث في دعم لغات أخرى، وخاصة الإنجليزية، التي يطرح البعض إمكانية تعويض الفرنسية بها. كل هذه التحديات تفرض نفسها وتتطلب استجابة سريعة لأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لا يسمح بالتراخي، علاوة على الضغط الناتج عن تعاقب أفواج الطلاب الذين لا يشعرون بالارتياح حيال هذا الوضع.

بالنسبة إلى دعم اللغة العربية، رأينا كيف أن القرارات تتوالى وتتكرر ولكنها لا تأتي بالجديد ولا تجد طريقها إلى التفعيل الحقيقي والناجع، بل أصبح التفكير فيها والاشتغال عليها مُحبِطا لأسباب مختلفة من أهمها عدم الحسم في مدى تعريب التعليم وغياب السياسات والتخطيط العلمي والدقيق. أما تعميم العربية في الإدارة والفضاء العام فلا يُنتظر أن يتقدم أكثر في غياب الإرادة السياسية والتخطيط الواقعي حتى تتحدد مجالات

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

اسـتخدام العربيـة مقابـل الفرنسـية بالخصـوص. وتبقـى المسـألة الأكـثر صعوبـة متعلقـة بالقـرار السـياسي والحـل التخطيطـي المنجـرّ عنـه.

سـبق وأثرنـا قضيـة الانتقـال مـن العربيـة إلى الفرنسـية في تعليـم العلـوم والرياضيـات مع نهايـة التعليـم الأسـاسي وبدايـة التعليـم الثانـوي. فقـد أنتـج الوضـع القائـم منـذ تعريـب التعليـم الأسـاسي هـوة في الكفـاءة في الفرنسـية لا تسـمح للطالـب بـأن يتابـع الـدروس في التعليـم الثانـوي أو يفهـم أسـئلة الامتحـان، وهـو مـا يفسـر إلى حـد كبـير ضعـف النتـائج في الامتحانـات الوطنيـة عمومـا بمـا فيهـا امتحـان الباكالوريـا، وهـو امتحـان مفصلـيّ يحـدد مصير الطالـب فيمـا يتجـاوز الجانـب التعليمي إلى مسـتقبل حياتـه عمومـا. أمـا علـى مسـتوى الأسـتاذ فقـد أنتـج مشـكلا مضاعفـا إذ أن المدرّس الـذي اعتـاد تدريـس العلـوم أو الرياضيـات بالعربيـة أصبـح غـير مسـتعد أو قـادر علـى التدريـس باللغـة الفرنسـية في الثانـوي والعكـس صحيـح، وإن حصـل نقـص في إطـار التدريـس في مـكان مـا يبقـى الطـلاب بـدون مـدرّس. والحـل يكمـن في نظرنـا في الحسـم في القـرار ومعالجـة هـذا الوضـع المتأرجـح.

بالإمـكان التفكـير بعيـدا عـن المواقـف الأيديولوجيـة في الحسـم في القـرار واعتمـاد العربيـة، اللغـة الأم، في كل مراحـل التعليـم مـع الحـرص علـى تحسـين مسـتوى تعليـم اللغـات الأجنبيـة بمـا فيهـا الفرنسـية والإنجليزيـة وبعـض اللغـات الأخـرى لبلـوغ الكفـاءة اللازمـة للاسـتجابة لأغـراض محـددة يمكـن ضبطهـا ضمـن سياسـات لغويـة ممنهجـة وواقعيـة وقابلـة للتنفيـذ وخاضعـة للتقويـم العلـمي الموضوعـي. فهنـاك إجمـاع علـى مسـتوى البحـث في اللسـانيات التطبيقيـة وفي التربيـة والتعليـم عمومـا حـول مزايـا التعلّـم باللغـة الأم وهـي مزايـا نفسـية/اجتماعية وتعليميـة واقتصاديـة لا خـلاف عليهـا (Grin 2006, Skutnabb-Kangas & Phillipson 2017). ويجـب أن نتذكـر أن معظـم بلـدان العالـم تعتمـد علـى اللغـة الأم في كل مراحـل التعليـم وتعتـني أيضـا بتعليـم لغـات أخـرى حسـب الحاجـة.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

الخاتمة:

إن التونسيين عموما، في هذا البلد ذي التاريخ الممتد في القِدم والمتنوع لغويا وثقافيا والذي أكسبهم قدرة كبيرة على استيعاب التأثيرات الخارجية، يعتبرون التعدد اللغوي ورقة رابحة تعليميا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في سياق العولمة. فبالإضافة إلى الإنجليزية، هناك مصلحة حقيقية في تعلم لغات العالم الأخرى، بما فيها الصينية والروسية. ويبدو أن هذا التعدد اللغوي المطلوب سيكون المفتاح لإعطاء اللغة العربية (وهي مرساة الهوية التونسية) منزلتها الصحيحة على الساحة المحلية. ولكنّ التحدي في تحقيق هذا التوازن باق على مستوى السياسات اللغوية والتخطيط لها وتنفيذها كما ينبغي.

ولو سُمح بمناقشة السياسات والمخططات المتعلقة بتعليم اللغات على نطاق واسع وبمشاركة كل الأطراف وبالاعتماد على أهل الاختصاص، لكان ذلك سيؤمّن تبنّيا حقيقيا لهذه السياسات والمخططات ويدعم الانتشار السليم والمتكامل للغات، بما فيها العربية كلغة رسمية تلعب دورها الوظيفي الكامل في كل مجالات العلم والعمل والتواصل، محليا وإقليميا، في ظل بيئة حاضنة لدعم استخدامها، مع الحرص على تعليم اللغات الأجنبية حسب الحاجة والضرورة، مما يضمن فوائد جمة وشاملة على كل المستويات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن في الوضع الحالي الذي تسود فيه السياسات العشوائية، الاعتباطية و/أو المؤدلجة، علاوة على عدم الاعتداد باللغة العربية كلغة كافية ومُكتملة، فقد آل الأمر، ولا يزال، إلى تشكُّل نخبة مُيسّرة تجد طريقها إلى حذق اللغات الثلاث على الأقل (العربية والفرنسية والإنجليزية) مع ما يتبعها من الفرص والامتيازات، وإلى إنشاء كتلة كبيرة من المواطنين المعاقين لغويا مع ما ينجرّ عن ذلك من جهل وتخلف وعدم استقرار في المجتمع.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المصادر العربية:

- بوحليلـة، د. ا. (٢٠٢١). التعليـم في تونـس: المنجـز المـاضي والانحـدار الحاضـر وتحديـات المسـتقبل ، موقـع الباروميـتر العـربي.

https://www.arabbarometer.org/ar/2021/04/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3 %D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AD%D8%A

- داود، م. (٢٠١٢). بقـاء العنصـر اللسـاني الاجتماعـي الفرنـسي في الهويـة التونسـية، دينامية اللغـات وسـيادة الثقافـات. منشـورات المعهـد العـالي للغـاب بتونـس، (١١٩-١٤٢).
- المحمود، م. (٢٠١٨). التخطيـط اللغـوي والسياسـة اللغويـة: تأصيـل نظـري، مجلة التخطيط والسياسـة اللغويـة، ٦ (٨-٤٨).
- الكتـاب الأبيـض. (٢٠١٦). مشـروع إصـلاح المنظومـة التربويـة في تونـس، وزارة التربيـة، الجمهوريـة التونسـية.
- الزمـاي الشـمري، ع. العربيـة بـين عوامـل الازدهـار والانحـدار: قـراءة لمؤشـرات مكانتهـا العامـة في التاريـخ والواقـع، مجلـة التخطيـط والسياسـة اللغويـة، ٧ (٨-٦٤).

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًا، أو تداولها تجاريًا.

المصادر الأجنبية:

- ALECSO. (1987). Arabic and Islamic educational thought: Foundations and principles (Arabic version). Tunis: The Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization.
- Aronin, L. (2016). Multi-competence and dominant language constellation. In V. Cook & L. Wei (Eds.), The Cambridge handbook of linguistic multicompetence (pp. 142–163). Cambridge University Press.
- Aronin, L. (2020). Dominant language constellations as an approach for studying multilingual practices. In J. Lo Bianco & L. Aronin (Eds.), Dominant language constellations: A new perspective on multilingualism (pp. 19–33). Springer.
- Bannour, A. 2000. Brève mise au point sur la Lingua Franca en Méditerrannée. *In Les langues en Tunisie*: Etat des lieux et perspectives, 241-259. Tunis: Centre de Publications Universitaires.
- Ben Hamida, A. (2003). Identité tunisienne et représentation de l'autre à l'époque coloniale. *Cahiers de la Méditerrannée,* 66. http://cdlm.revues.org/index100.html.
- Cooper, R. L. (1989). Language planning and social change. Cambridge University Press.
- Daoud, M. (1991). Arabization in Tunisia: The tug of war. Issues in *Applied Linguistics* 2, 7-29.
- Daoud, M. (2001) The language situation in Tunisia. *Current Issues in Language Planning 2 (1),* 1-52.]
- Daoud, M. (2011). The survival of French in Tunisian identity. In J. A. Fishman & O. García (Eds.), Handbook of language and ethnic identity: The success-failure continuum in language and ethnic identity efforts (pp. 54–67). Oxford University Pres
- Fantar, M. H. 2010. Propos sur l'Histoire dans la littérature francophone de Tunisie (III). http://www.lapresse.tn/26052010/6143/propos-sur-lhistoire-dans-la-litterature-francophone-de-tunisie-iii.html (accessed 26 May 2010).
- Ferguson, C. 1959. Diglossia. *Word* 15, 325–340.
- Fishman, J. A. 1968. Nationality-nationalism and nation-nationism. In J. A. Fishman, C. Ferguson and J. Das Gupta (eds.), Language Problems in Developing Nations, 39-51. New York: John Wiley and Sons.

هذه الطبعة إهـداء من المجمـع،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

- Garmadi, S. 1968. La situation linguistique actuelle en Tunisie: Problèmes et perspectives. Revue Tunisienne des Sciences Sociales 13. 13-24.
- Grin, F. (2006). The economics of language policy implementation: Identifying and measuring costs", in N. Alexander (ed.): Mother Tongue-based Bilingual Education in Southern Africa. The Dynamics of Implementation. Proceedings of the Symposium at the University of Cape Town (16-19 October 2003), 11-25.
- Haddad, T.(1927). Les travailleurs tunisiens et l'émergence du mouvement syndical. Tunis: Imprimerie Arabe de Tunis/Maison Tunisienne d'Edition.
- Lo Bianco, J. & L. Aronin (Eds.), Dominant language constellations: A new perspective on multilingualism. Springer.
- Maamouri, M. 1973. The linguistic situation in independent Tunisia. American Journal of Arabic Studies 1. 50-56.
- Miled, M. (2007). Le français langue seconde: une évolution sociolinguistique et didactique spécifique (Le cas du français en Tunisie). Le Français Aujourd'hui January-March 2007 : 1-9.
- Salem, N. (1984). Habib Bourguiba, Islam and the Creation of Tunisia. London: Croom Helm.
- Skutnabb-Kangas, T. & Phillipson, R. (eds) (2017). Language Rights. London/New York: Routledge. Series Critical Concepts in Language Studies. 4 volumes
- Timoumi, H. 2010. Tunisia and modernization: The first constitution in the Muslim World (Arabic version). Tunis: Dar Mohamed Ali Al-Hammi.
- Thaalbi, A. (1920). La Tunisie Martyre, ses revendications. Paris: Editions Jouve.
- Walters, K. 1996. Gender, identity and the political economy of language: Anglophone wives in Tunisia. Language in Society 25(4). 515-555.

هذه الطبعة **إهـداء من المجمـع**،
ولا يُسمح بنشرها ورقيًّا، أو تداولها تجاريًّا.

شكر وتقدير

يتقـدَّم مجمـع الملـك سـلمان العالـمي للغـة العربيـة بوافـر الشـكر والتقديـر لـكلِّ مَـن شـارك في إنجـاز هـذا العمـل مـن خـبراء وباحثـين وجامعـي بيانـات وفنيـين وإداريـين وتقنيـين وإحصائيـين ولغويـين، حيـث قامـوا بأعمـال مهمـة ومتنوعـة في إعـداد العمـل، فلهـم وافـر الشـكر والتقديـر، كمـا يمتـد الشـكر إلى:

مُعدّ التقرير:

أ. د. محمد داود

فريق الإشراف العلمي:

د. عقيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القريشي

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ. د. محمود بن عبدالله المحمود

أ. د. خالد بن سليمان القوسي

د.حمد بن عبدالعزيز الحمود

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً